



## الجلسة العامة ٢٤

الاثنين، ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، الساعة ١٥/٠٠  
نيويورك

الرئيس: الأونرايل جوليان روبرت هنت ..... (سانت لوسيا)

”تحديا مباشرا للرؤية المتمثلة في ... الأمن  
الجماعي التي يجسدها ميثاق الأمم المتحدة والتي  
ينص عليها الإعلان بشأن الألفية“. (A/58/323،  
الفقرة ٢).

إن العلم الأزرق والخوذ الزرق مثلت دائما الأمل  
والحماية والأمن. ولكن يبدو في هذا العالم الذي تزداد فيه  
حدة التوتر، أن هذه القاعدة قد أخذت في التراجع.

ولذا، فإننا إذ نفكر مليا في أحداث ١٩ آب/  
أغسطس، وفي عمل المنظمة بشكل عام، ربما نحتاج إلى  
أن نذهب إلى أبعد من ذلك، وأن ننظر بعين ناقدة إلى  
العوامل الأساسية. فمجرد إدانة الاعتداء - ويجب أن  
ندينه - قد لا تمنع تكراره في أماكن أخرى.

إن اسم المنظمة ذاته يرمز إلى الجماعية. ويتضح من  
الدرس الذي تعلمناه أننا عندما نكون منقسمين نكون  
معرضين للخطر، وأننا يمكن أن نخدم مصالحنا الوطنية  
المختلفة بشكل أفضل من خلال نظام دولي ذي فوائد  
مشتركة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

البندان ٦٠ و ١٠ من جدول الأعمال (تابع)  
متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

تقرير الأمين العام (A/58/323)

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/58/1)

السيد أنجبا (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): أود في  
البداية أن أؤيد البيان الذي أدلى به ممثل المغرب هذا الصباح  
بالنيابة عن مجموعة ال ٧٧ والصين.

يبدأ الأمين العام، في مقدمتي تقريره عن أعمال  
المنظمة وعن متابعة الأهداف الإنمائية للألفية، بالإشارة إلى  
الهجوم المقيت الذي وقع في ١٩ آب/أغسطس على مقر  
الأمم المتحدة في بغداد. وبينما تسبب الاعتداء في فقدان  
أرواح موظفين متفانين في خدمة المنظمة ومواطنين عراقيين،  
فإنه، كما قال الأمين العام بحق في تقريره عن الأهداف  
الإنمائية للألفية، قد كان

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي  
ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع  
أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر  
التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



الصراع خلال فترة ما بعد الصراع وليس في فترة حفظ السلام. وهذا يتطلب تنسيقاً أوثق بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي للتصدي لمسألة التنمية المستدامة في حالات ما بعد الصراع.

وفي مجال نزع السلاح، أنشأت الأمم المتحدة الوكالات اللازمة للإشراف على عملية نزع السلاح. وينبغي تزويد هذه الوكالات بما تحتاجه في عملها وتمكينها من أن تعمل بموضوعية.

وفي أفريقيا، ينبغي أن تشمل عملية نزع السلاح الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ففقدان ملايين الأرواح التي أزهقت في الصراعات في بعض مناطق أفريقيا لم يكن نتيجة لأسلحة الدمار الشامل، بل للأسلحة الصغيرة التي لا تصنعها أية دولة من الدول الأفريقية المتضررة.

إننا نعيش في عالم متكافل ترتبط فيه قضايا التنمية بتحديات الأمن. وقد تناول إعلان الألفية على نحو شامل جميع القضايا التي تواجه الجنس البشري، لأننا لا يمكن أن نتصدى لقضية على حساب القضايا الأخرى. ولذلك، لن تتمكن من مكافحة الإرهاب بصورة فعالة، من دون احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. ولن نتمكن من السعي إلى التنمية المستدامة إذا أهملنا تحديات الأمن.

تعتقد نانييا أن المساواة بين الرجال والنساء وتمكين المرأة ضروريان لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويتناول برنامج عمل بيجينغ بصورة شاملة الطرق والوسائل الكفيلة بتحقيق المشاركة المتساوية للمرأة. إن المشاركة الكاملة للمرأة في صنع القرارات السياسية والاقتصادية شرط أساسي لتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة، تلك المساواة التي تساهم بدورها في القضاء على الفقر وتعزيز العدالة الاجتماعية. ومشاركة المرأة في صنع القرارات السياسية

ومن الواضح أننا أدركنا منذ زمن بعيد أن الانقسامات في الأمم المتحدة لها عواقب بعيدة المدى. ولكن هل نتشبت بالاتفاق من أجل الوحدة، حتى ولو كان ذلك الاتفاق سيؤدي إلى أعمال لا تتسجم مع الميثاق؟ هذه بعض المسائل التي ربما نحتاج إلى أخذها في الحسبان عندما نجري المزيد من التأمل، وعندما يبدأ فريق الشخصيات البارزة المقترح المعني بإصلاح الأمم المتحدة عمله.

إن القيم التي نص عليها إعلان الألفية تتضمن عالماً محرراً من الخوف، ولهذا الغرض التزم زعماء العالم بمضاعفة الجهود لمنع نشوب الصراعات. وفي هذا المجال نتطلع إلى تقرير الأمين العام بشأن منع الصراعات المسلحة الذي سيقدمه إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين.

ومن الضروري التشديد على أنه لا يمكن المبالغة في تأكيد أهمية إنشاء عمليات حفظ السلام الجيدة التوقيت، والملائمة لحجم المهمة المطلوب إنجازها، حيثما حدث صراع. ولذلك يشاطر وفدي الأمين العام قلقه من أن الحماس لمناقشة تقرير الإبراهيمي بشأن عمليات حفظ السلام فاق الحماس لتنفيذ توصياته. إن حفظ السلام مسؤولية جماعية لجميع الدول الأعضاء بصرف النظر عن موقعها الجغرافي.

لقد تضمن تقرير الأمين العام عن أسباب الصراعات والتنمية المستدامة في أفريقيا توصيات لا تزال صالحة. ولن نتمكن من التصدي للصراع بفعالية إلا عندما ننظر في أسبابه بصورة شاملة. وفي هذا الصدد، فإن الاتحاد الأفريقي، من خلال مجلس السلم والأمن التابع له، والذي سيبدأ عمله قريباً، في حاجة إلى دعم المجتمع الدولي، وإلى تعزيز التعاون مع الأمم المتحدة بغية تحسين الظروف التي يمكن فيها ازدهار السلم والتنمية.

وفي هذا المجال، لا يقلل بناء السلام في فترة ما بعد الصراع أهمية عن عملية حفظ السلام. إذ تعالج أسباب

البشري - وللقيام بذلك في أثناء حياة طفل وُلِد عند اعتماد إعلان الألفية“.

إننا نتفق مع هذا التأكيد، وذلك على أساس أنه على الرغم من أن الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، لا يزال يعاني من العجز في الحصول على المبلغ المطلوب، وقدره ١٠,٥ بليون دولار سنويا بحلول عام ٢٠٠٥، لتمويل البرامج الخاصة بفيروس نقص المناعة البشرية/مرض نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، فإن مجموع ما ينفق على التسليح سنويا يصل إلى ٨٠٠ بليون دولار.

وفي الختام، أود أن أقول إننا كما نحتاج إلى نظرة طويلة في هياكل المؤسسات الدولية، فإننا في حاجة أيضا إلى مراجعة ما نفعل وما لا نفعل، لكي نجعل هذه المؤسسات تعمل بفعالية. ففي النهاية، لا يمكن للأمم المتحدة أن تكون قوية وفعالة إلا بمقدار ما نريدها نحن الدول الأعضاء أن تكون.

**السيد غاتيلوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):** إن أغلبية التحديات والأخطار الراهنة عالمية في طبيعتها، وهي لذلك تستلزم الرد الجماعي على أساس الاعتبار والاحترام الشاملين للمصالح المشروعة لجميع أعضاء المجتمع الدولي، من خلال الامتثال الدقيق للقواعد القانونية الدولية، والاستخدام الكامل لقدرات المؤسسات المختلفة المتعددة الأطراف، العالمية منها والإقليمية.

إن تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المقدم إلى الجمعية العامة، يقول بحق إن العام المنصرم كان صعبا بالنسبة للمنظمة، وربما كان أقسى اختبار واجهته في الفترة الأخيرة. ولكن في نفس الوقت، أظهر هذا الاختبار قدرة الأمم المتحدة على المرونة - على الرغم مما يشوبها من سلبيات - بحيث تتكيف مع التغيير، آخذة بعين الاعتبار التحديات

مجال تحتاج فيه الدول الأعضاء إلى الإرادة السياسية وليس إلى تدابير خارجية.

وترحب ناميبيا بمبادرات صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، الرامية إلى مساعدة المنتجين ذوي الدخل المحدود في البلدان النامية على إيجاد أسواق لمنتجاتهم، وتحث المجتمع الدولي على العمل لتمكين الصندوق من الوصول إلى المزيد من النساء، وخاصة في المناطق الريفية.

وعلى نفس المنوال، إذ نضعف جهودنا لتهيئة عالم صالح للأطفال، ينبغي توجيه الاهتمام إلى الأطفال المحصورين في مناطق الصراع، وكذلك إلى العدد المتزايد من الأيتام بسبب مرض الإيدز. ونرحب بهذا الخصوص بمبادرة منظمة الأمم المتحدة للطفولة والاتحاد الأفريقي التي تهدف إلى وضع سلم أولويات للاستثمار في مستقبل أطفال أفريقيا.

إن الشراكة العالمية تعتمد على التعاون. ونرى في هذا السياق، أن تنفيذ التوافق الذي تم التوصل إليه في مونتيري، سيقدم حافزا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وفيما يتعلق بالتنمية المستدامة، تولي ناميبيا أهمية كبيرة لتشجيع الاستخدام المنصف لموارد المحيطات، وعلى حماية البيئة البحرية والحفاظ عليها. وتؤكد ناميبيا في هذا المجال على أهمية بناء القدرات لضمان استفادة البلدان النامية من موارد المحيطات والبحار. ولأجل ذلك، من الضروري إنشاء صندوق استثماري طوعي، وفقا للفصل السابع من الاتفاق بشأن الأرصد السمكية، لتقديم المساعدات المالية إلى الدول النامية الأعضاء في الاتفاق لمساعدتها على تنفيذه.

وكما قال الأمين العام بوضوح في الفقرة ٧٢ من تقريره (A/58/323):

”للمرة الأولى في تاريخ البشرية، لدينا المعرفة والدراية الفنية اللازمة للقضاء على الفقر

عمل المنظمة وأن نفترض أن أي إجراء لتحديث أدواتها يجب أن يقوم على أساس التحليل الوافي والحسابات الدقيقة.

يعتقد الاتحاد الروسي أنه ينبغي تعزيز الدور الرئيسي للأمم المتحدة على نحو شامل من خلال تحسين الأدوات القانونية الدولية ووضع استراتيجية مناسبة على أساس تلك الأدوات.

وقد بدأت هذه العملية في الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة، التي أيدت المبادرة الروسية واعتمدت القرار ١٤٥/٥٧ بعنوان "التصدي للأخطار والتحديات العالمية". ونعتقد أن الجهود الناشطة في هذا السياق ينبغي أن تستمر مع التركيز الخاص على استحداث تدابير عملية وفعالة.

اقترح الرئيس فلاديمير بوتين، في خطابه أمام الدورة الحالية للجمعية العامة، اعتماد قرار جديد، يحدد الخطوات الإضافية التي سيتخذها المجتمع الدولي للتصدي للأخطار والتحديات العالمية. وتشتمل العناصر الرئيسية لهذا القرار على هدف إيجاد تعاون أوثق بين الدول في هذه الجهود، على أساس استراتيجية شاملة وفعالة تهدف إلى حل مسائل محددة، بما في ذلك الإرهاب الدولي، والصراعات الإقليمية والتنمية غير المستدامة.

ونحن نعتقد أن بذل جهود عملية حثيثة في هذا المجال يعزز سلطة الأمم المتحدة على أرض الواقع، ويساعد على تحديد الأولويات الصحيحة في عملية الإصلاح. ونأمل كذلك أن يقدم فريق الخبراء الرفيع المستوى، الذي يعكف الأمين العام على إنشائه، مساهمة كبيرة في هذه المهمة. وندعو جميع الدول إلى تأييد مشروع قرار الجمعية العامة هذا.

إننا نؤيد تماما جهود الأمين العام الرامية إلى توطيد مبدأ سيادة القانون كعنصر أساسي في العلاقات الدولية في عهدنا هذا. وهذه ضرورة أساسية بالنسبة لروسيا. ونحن

الجديدة والظروف العالمية المستجدة، مع بقائها ملتزمة بمقاصد ومبادئ الميثاق على نحو ما وضعها مؤسسو المنظمة.

إن الاتحاد الروسي يتفق مع النتيجة التي خلص إليها الأمين العام بأن وجود منظمة قوية وفعالة أداة لا غنى عنها لتنظيم العلاقات الدولية في مواجهة أخطار حقيقية وكامنة تهدد أسس ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي. وكما قال الرئيس فلاديمير بوتين من على هذا المنبر، هذا هو خيارنا وموقفنا الاستراتيجي. ولكن كما لاحظ الأمين العام بحق، تعتمد قوة المنظمة وكفاءتها بشكل مباشر على دعم الدول الأعضاء لسياستها، وعلى استعدادها لاستخدام الأمم المتحدة للتوفيق بين المصالح الوطنية المتنافسة.

ومن الواضح أن المنظمة في أثناء السنوات القليلة الماضية اضطرت على نحو متزايد إلى مواجهة مسائل جديدة ومختلفة ولكنها ليست أقل خطرا. ولذلك، كما هو الحال بالنسبة لأي نظام معقد، تحتاج المنظمة إلى تعزيز. وفي هذا السياق، نتفق مع رأي الأمين العام بشأن الحاجة الملحة في الوقت الراهن إلى "النظر بعناية فائقة" في إصلاح منظومة الأمم المتحدة برمتها، بما في ذلك الأجهزة الرئيسية، كمجلس الأمن، والجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومجلس الوصاية. ونحن نؤيد اعتزام الأمين العام إنشاء فريق من الشخصيات البارزة يقدم توصيات إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين بشأن إصلاح الآليات المذكورة أعلاه في المنظمة. وإننا على استعداد لأداء دور ناشط في تطوير تلك المقترحات.

وفي القيام بذلك، من المهم في البداية إجراء تقييم لمعرفة هياكل وآليات الأمم المتحدة التي ما زالت فعالة ومنتجة، وتلك التي أدت مهمتها ولم تعد هناك حاجة إليها. ولهذا، ينبغي أن نتوخى الحذر عندما نتدخل في نسيج آليات

المجتمع الدولي. وفي مثل هذه العمليات ينبغي أن تكون التدابير العسكرية متفقا عليها وأن تكون معقولة وكافية في نفس الوقت.

وكما أكد رئيس الاتحاد الروسي، السيد بوتين، فإن بلدنا مستعد لتعزيز مشاركتنا في العمليات التي تنفذ تحت رعاية الأمم المتحدة، والعمليات التي يقوم بها تحالف بتحويل من مجلس الأمن. ونحن نؤيد الأمين العام فيما أكده من أهمية ضمان استمرار دورة حفظ السلام في أنشطة الأمم المتحدة في "المناطق الساخنة"، من الدبلوماسية الوقائية ومنع نشوب الصراعات المسلحة، إلى إقامة السلام وصيانته وإعادة البناء في ظل ظروف سلمية في فترة ما بعد الصراع.

ويسرنا أن نلاحظ أن الأمم المتحدة حققت في السنة الماضية قدرا من النجاح في تسوية الصراعات الإقليمية. وأمثلة هذه العمليات في أفغانستان، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وسيراليون وعدد من مناطق الأزمات الأخرى، تُظهر بوضوح وجود علاقة مباشرة بين صون السلم والانتعاش الاجتماعي - الاقتصادي التام في البلدان التي تمرقها الصراعات.

وفي هذا السياق، اقتباسا لما ذكره الأمين العام، ينبغي إيلاء أهمية خاصة لزيادة تطوير "الشراكات الابتكارية" بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وتشمل الأمثلة الإيجابية على هذا التعاون البعثة التي أذن بها مجلس الأمن وأوفدها الاتحاد الأوروبي إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ والعمليات التي تقوم بها القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان بقيادة حلف شمال الأطلسي؛ ونشر القوات المتعددة الجنسيات من الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ليبيريا؛ والتي حلت محلها فيما بعد عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام.

ويقينا لا تقتصر قائمة الأخطار الماثلة في الوقت الحاضر على المشاكل ذات الطبيعة العسكرية أو الإرهابية أو

نشاهد أن القانون الدولي يمر بسلسلة من الظروف المعقدة التي تؤثر أحيانا في أسس النظام القانوني الدولي.

ونستطيع أن نسوق، كأمثلة، التطور السريع في العدالة الجنائية الدولية في أثناء السنوات القليلة الماضية، والشروط والقيود المفروضة على استخدام القوة في سياق محاربة الإرهاب الدولي، والتطورات في القانون الإنساني الدولي، وتعزيز نظام عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل.

وفي هذا السياق ننوه باقتراح الأمين العام الذي يستحق اهتمامنا، والداعي إلى التأمل في كيفية اتخاذ إجراءات جماعية، تمكنا من التصدي الفعال للمشاكل التي تدفع بعض الدول إلى اعتقاد أنها معرضة للخطر بشكل خاص، الأمر الذي يدفعها إلى اتخاذ إجراءات من جانب واحد.

ونرى أيضا أن مما له أهمية أساسية أن تصبح الأمم المتحدة عمليا أساس التحالف العالمي ضد الإرهاب. وننوه بدور لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن، والتي ينبغي أن تصبح الأداة الفعالة للتصدي لتهديد الإرهاب.

لا يزال العمل على تحسين آليات حفظ السلام أحد البنود الهامة في جدول أعمال الأمم المتحدة. ويجب أن تكون الأمم المتحدة قادرة على إنشاء عمليات حفظ سلام قابلة للانتشار السريع والفعال، وعلى إقامة عمليات لفرض السلام حيثما دعت الضرورة. وبالطبع، ينبغي أن يتم ذلك من خلال الالتزام الدقيق بميثاق الأمم المتحدة، الذي يحدد بوضوح الدور الرئيسي لمجلس الأمن في كل مراحل عملية حفظ السلام، من الإذن بها وتوضيح ولايتها وحتى استكمال مهمتها.

ومن المهم بشكل خاص في هذا السياق عدم السماح بالالتفاف حول سلطة مجلس الأمن، وخاصة عندما يتعلق الأمر بحالات تثار فيها مسألة استخدام القوة باسم

نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والسل، والملاريا، وانفجار أوبئة فتاكة جديدة، مثل المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة (سارز). ونؤيد دعوة الأمين العام إلى تعبئة موارد مالية إضافية لتعزيز فعالية تدابير الاستجابة الدولية. وتحقيقا لهذه الغاية، نحن نؤيد إنشاء نظام عالمي لرصد جميع الأمراض المعدية الخطيرة وإبطال تأثيرها.

ويقينا كان الأمين العام على حق حينما قال عند افتتاح هذه الدورة إننا نقف عند مفترق طرق. وبالفعل، ربما يكون العالم قد تغير، ولكن يتعين على الأمم المتحدة أن تتصدى لجميع الأخطار والتحديات، جديدها وقديمها، في تركيباتها الجديدة والخطيرة، الصعبة والهينة على حد سواء، لأن أهداف المنظمة في الوقت الحاضر أصبحت حقيقية وعاجلة بقدر أكبر من أي وقت مضى على الإطلاق.

**السيد ساردبرغ (البرازيل) (تكلم بالانكليزية):** في

البداية، أشكر الأمين العام على تقريره الشاملين الجيدين التوقيت عن تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية وعن أعمال المنظمة.

وأعلن أيضا عن تأييد بلدي للبيان الذي أدلى به ممثل بيرو، بالنيابة عن مجموعة ريو.

وفي تقديم الأمين العام لتقريره عن تنفيذ إعلان الألفية، قبل شهر تقريبا، حذرنا، بطريقة مخلصه وصريحة وجديرة بالثناء، من المخاطر التي تواجه وجود منظماتنا ذاته. وذهب إلى أبعد من ذلك، في معرض ملاحظاته التي طرحها في المناقشة العامة التي أجريت في هذه السنة، حيث صرح فيما يتصل بمسائل السلام والأمن الدوليين قائلا إن منطق العمل الانفرادي "يمثل تحديا أساسيا للمبادئ التي قام عليها، مهما كان ذلك على نحو ناقص، السلام والاستقرار العالميان في الأعوام الثمانية والخمسين الماضية". (A/58/PV.7، ص 4)

ذات طبيعة أخرى مماثلة. ويرى عدد كبير جدا من الناس على هذا الكوكب، أن أعلى الأولويات تتمثل في التغلب على ما يسمى بالأخطار الهينة في المجال الاجتماعي - الاقتصادي، مثل استمرار الفقر المدقع، وعدم المساواة في الدخل، وانتشار الأمراض المعدية وتدهور البيئة.

ونرحب باتجاه الأمم المتحدة نحو زيادة المساعدات للبلدان لكي تحقق أهدافها الإنمائية وتنفذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في المؤتمرات والاجتماعات الرفيعة المستوى التي عُقدت مؤخرا برعاية الأمم المتحدة ومثلت معالم بارزة. ونؤيد إعطاء المنظمة دورا سياسيا رئيسيا حقيقيا في التعبئة من أجل زيادة تنسيق السياسات في ميادين التجارة والتمويل والاستثمارات الدولية. وهذا يتطلب، استنادا إلى توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في مونتيري، تعزيز التفاعل بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز، وأخيرا، أخذ نتيجة مؤتمر كانكون ومنظمة التجارة العالمية في الحسبان.

وروسيا، إذ تدرك القيمة الكبيرة للمهمة الإنسانية التي تقوم بها الأمم المتحدة، كما أشار إلى ذلك الرئيس فلاديمير بوتين، ترى أن ذلك يمثل للمنظمة هدفا سياسيا يتسم بأكبر قدر من الأهمية. وقد أصبحت الأزمات الإنسانية مؤخرا معقدة وذات أبعاد متعددة، وتقتضي منا أن نفكر من جديد في مجمل أعمال المساعدة الإنسانية برمتها. ونتفق مع ما قاله الأمين العام عن ضرورة تكثيف أنشطة الأمم المتحدة لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة الذي عُقد في جوهانسبرغ.

ونعتزم أيضا العمل بنشاط لحل المشاكل البيئية الخطيرة. وثمة مرحلة هامة هنا تمثلت في المؤتمر العالمي المعني بتغير المناخ، الذي عُقد مؤخرا في موسكو.

وأحد أشد الأخطار العالمية يتمثل بلا شك في انتشار الأمراض الخطيرة مثل فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة

وهكذا، أصبح إصلاح الأمم المتحدة أمراً يتسم بالأولوية. ولا بد من تعزيز مجلس الأمن وإضفاء المزيد من الشرعية عليه. ولا يمكن أن يظل تكوينه، وبخاصة فيما يتعلق بالعضوية الدائمة فيه، دون تغيير. وليس بمقدوره أن يتجاهل بعد الآن ظهور بلدان نامية، في الساحة الدولية، أصبحت أطرافاً فاعلة، وتمارس في أغلب الأحيان دوراً حاسماً في تعزيز تسوية المنازعات بالطرق السلمية. ويعني التمثيل الأفضل شرعية ذات نطاق أوسع.

ولا بد من تمكين المجلس الاقتصادي والاجتماعي كي يتسنى له أن يقدم مساهمته التي لا غنى عنها في إنشاء نظام اقتصادي نزيه وعادل. ومما له أهمية حاسمة أن يستعيد المجلس الدور الذي خوله إياه الميثاق. ويمكن خدمة قضايا السلام والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، على نحو أفضل، بمجلس اقتصادي واجتماعي قادر على التعاون على النحو الأوفى وبنشاط مع مجلس الأمن في مجالي منع نشوب الصراعات وبناء الدول.

والجمعية العامة بدورها، لا بد من تعزيزها سياسياً، بصفتها الجهاز العالمي الديمقراطي، كيما ترشد أعمال المنظمة بصورة عامة لإعادة حيوية مركزها، بصفتها المحفل الذي يجسد مبادئ الميثاق ويعبر عنها. ويجب أن تشارك أكثر فأكثر في المناقشات وفي تحديد الحلول للتحديات الجديدة التي تواجه البشرية.

لقد أصبح إعلان الألفية معلماً في الأمم المتحدة. وهو يجسد صميم جهودنا المتعددة الأطراف في العقد الماضي، ويشير بوضوح إلى ما يجب عمله من أجل بناء عالم منصف وشامل وعادل بحلول عام ٢٠١٥.

غير أن استعراض التقدم في تنفيذ إعلان الألفية يكشف عن نتائج مختلطة. وينبغي لنا ألا نشعر بالإحباط إزاء احتمال عدم تمكن العديد من البلدان والمناطق، بالوتيرة

وأجرى الأمين العام، بصورة صائبة تماماً، مقارنة الوضع عند إنشاء الأمم المتحدة وحقيقة الوضع الراهن. لقد كان الآباء المؤسسون للأمم المتحدة يدركون أن إنشاء منظمة كهذه - بصفتها وسيلة لحل النزاعات بالوسائل السلمية وتعزيز التنمية من خلال العمل المتضافر - هو البديل الوحيد القابل للتطبيق في عالم تسوده الفوضى، التي كانت تهدد بالفعل وجود البشرية ذاته في تلك الآونة.

واستند إنشاء الأمم المتحدة إلى الأغراض والمقاصد الواردة في ميثاق سان فرانسيسكو، ليس بسبب ما لها من قيمة معنوية وأخلاقية جوهرية لا يرقى إليها الشك فحسب، بل أيضاً لسبب عملي هو أنها كانت تمثل الأساس الوحيد الذي يمكنها من تحمّل اختبار الزمن.

إنها للأسفة أن تتعرض القيم المكرسة في الميثاق للتحدي حالياً بسبب الأحداث الدولية التي وقعت مؤخراً، في الوقت الذي أدى فيه استمرار التطورات التكنولوجية إلى جعل نتائج اللجوء إلى استخدام القوة أكثر خطورة وتدميراً، وفي وقت أسفرت فيه قوى العولمة الغامضة عن زيادة وضوح ترابط دولنا.

لقد حان الوقت لكي نعزز التزامنا بتعددية الأطراف وبالمبادئ والقيم الكامنة في كنه هذه المنظمة. وحسبما قال الرئيس لولا دا سيلفا في هذه القاعة ذاتها منذ مدة لا تتجاوز أسبوعين:

”إن مهمتنا المركزية هي صون الشعوب من ويلات الحرب، والتفاوض على تسويات تستلهم مبادئ ومقاصد ميثاق سان فرانسيسكو. وينبغي ألا نضع في الجبروت العسكري ثقة أكبر مما نضع في المؤسسات التي أنشأناها بنور العقل ورؤية التاريخ“.

(A/58/PV.7، ص ٧).

وكما أكد الأمين العام بقوة، فقد عهد إلينا التاريخ بمهمة استعراض وإصلاح هذه المنظمة. ولم يحدث من قبل أن كانت الحاجة إلى ذلك بمثل هذا الوضوح. وفي هذا الصدد، تؤيد البرازيل مبادرة الأمين العام بإنشاء فريق رفيع المستوى لتقديم التوصيات اللازمة.

وفي الختام، لا بد أن نهيئ الأمم المتحدة - أمننا المتحدة - على نحو أفضل كيما يمكننا أن نتصدى لتحديات عصرنا، والمتمثلة في التهديدات للسلم والأمن الدوليين، والسعي إلى انتشار أشد الناس حاجة من وحدة البؤس والإهمال، والدفاع عن المبادئ والأهداف الجماعية التي تقوم عليها الأمم المتحدة، والعمل على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، كما وردت في مؤتمر قمة الألفية المشهورة والبرازيل في دعمها للجهود العازمة للأمين العام، تبقى ملتزمة بتلك الأهداف تماما.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل كرواتيا.

**السيد دروبنيك (كرواتيا) (تكلم بالانكليزية):** ينبغي للمرء أن يستهل هذه المناقشة بالثناء العاطر على تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة، فهو وثيقة شاملة وشفافة، توفر لنا صورة عامة لكل الأنشطة والأعمال الهامة التي أنجزتها هذه المنظمة على مدار عام كامل. ونقدر على وجه الخصوص الصراحة التي يتسم بها تقرير الأمين العام فيما يتصل بتنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية. إن هذا النهج الجاد الذي يركز على تحقيق النتائج يقدم مثالا لما ينبغي أن تكون عليه التقارير الأخرى بشأن الموضوع. وكرواتيا تشاطر الأمين العام رأيه بشأن التقدم المحرز في مجالات عمل معينة، وكذلك تحدياته بشأن أوجه القصور أو نقص الإرادة السياسية فيما يتعلق بمجالات أخرى.

الحالية، من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وعلى النقيض من ذلك، ينبغي أن يعزز هذا الإدراك عزمنا على أن نعمل معا بغية تهيئة الظروف اللازمة للمجتمع الدولي كيما يكثف الجهود ويحقق تلك الأهداف على نحو تام. وعلينا أن نتابع تحقيقها بلا هوادة بروح حقيقية من الشراكة العالمية.

ونحن ممتنون للأمين العام كوفي عنان على التزامه الشخصي في هذا الشأن. والواقع أن المجتمع الدولي محظوظ حقاً لأنه يعتمد على انشغاله بالأمر وقيادته.

وفي البرازيل، لم يكتف الرئيس لولا دي سيلفا بجعل القضاء على الفقر سياسة حكومية، بل جعله أولوية شخصية أيضا. ولهذا، فإنه يؤيد المطالبة بتكريس موارد إضافية لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية على الصعيد العالمي. وتديلا على التزامه، قدّم تبرعا شخصيا إلى الأمين العام لاستخدامه في الجهود الرامية إلى تحقيق هذا الهدف.

وبالتضامن مع زعمي الهند وجنوب أفريقيا، دعا الرئيس لولا الزعماء الآخرين إلى المشاركة في هذا المسعى. ونحن ممتنون لإعراب الكثير من شركائنا عن دعمهم ونتطلع إلى العمل معهم عن كثب.

وترحب البرازيل بالقرار الذي اتخذته الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين بأن يعقد في عام ٢٠٠٥ اجتماع رئيسي لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ إعلان الألفية. وينبغي أن يوفر لنا هذا التوقع الزخم اللازم لنتنقل على نحو أسرع من القول إلى الفعل ولنفي بالالتزامات التي اتفقنا عليها من قبل.

وكما ذكر الأمين العام في تقريره، ثمة حاجة إلى تضامن دولي أكبر وشعور أقوى بالمسؤولية، وإلى مزيد من الاحترام للقرارات التي يتم التوصل إليها على نحو جماعي، وإلى تصميم أكبر على تنفيذ هذه القرارات. وينبغي أن يكون التنفيذ شاغلنا الأول، الآن وفي السنوات القادمة.

الأهداف في مناطقها باعتبار ذلك قيمة إضافية، كما ينبغي زيادة تعزيز تعاونها مع الأمم المتحدة.

إن إرهاب القرن الحادي والعشرين، العالمي النطاق وذا العواقب المدمرة، قد ألقى ضوءاً جديداً على مسألة الأمن الجماعي ومسؤولياتنا الجماعية عن صون السلم والأمن الدوليين. والاستجابة العالمية من الدول الأعضاء بالنسبة لطلبات لجنة مكافحة الإرهاب دليل واضح على مدى قدرة الأمم المتحدة على تعبئة المجتمع الدولي في إطار عمل عالمي لمكافحة الإرهاب. وتعتقد كرواتيا أن تعددية الأطراف العازمة أكفأ الأسلحة في هذه الحرب، وأن هذه المنظمة أفضل إطار ممكن لاستراتيجية طويلة الأمد لمكافحة الإرهاب. إلا أنه لا يمكن لهذه الاستراتيجية أن تتجاهل المبادئ الرئيسية التي تجسدها الأمم المتحدة، بما في ذلك الاحترام الكامل للقانون الدولي وحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وما فتئ نزع السلاح يمثّل مسألة ذات أولوية قصوى بالنسبة للمجتمع الدولي، خاصة فيما يتصل بالتهديد الذي تمثله أسلحة الدمار الشامل. ومنع انتشار تلك الأسلحة مسألة تتجاوز نطاق نزع السلاح، وتقع بالكامل في مجال مكافحة الإرهاب. ونحن نوافق الأمين العام تماماً على تقديره أن ثمة حالة من القلق لاحتمال استخدام دول أو أطراف من غير الدول أسلحة نووية أو بيولوجية أو كيميائية. وتشاطر كرواتيا بالكامل رأي الأمين العام أن إحدى نقاط الضعف الأساسية لأنظمة أسلحة الدمار الشامل كافة تتمثل في ضعف الأحكام المتصلة بإنفاذها وأن هذه المسألة تستحق الاستعراض وربما التحرك، وأنه ينبغي القيام ببعض جوانب ذلك في إطار الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن.

ويتسم بالأهمية نفسها المضي في إحراز تقدم في نزع الأسلحة التقليدية، وهو أمر ينبغي ألا يؤثر عليه أو يحل محله

لقد كان العام الماضي بمثابة تحدٍ كبير للأمم المتحدة من عدة نواح، خاصة في مجال السلم والأمن. فالحرب في العراق قد هزت صميم المنظمة بشدة، ووضعت بعض المبادئ الأساسية للأمم المتحدة على محك الاختبار. وإن كانت هناك عبرة قيّمة تستخلص من هذا التحدي، فهي أن علينا أن نتحرك بكفاءة وسرعة لتعزيز منظمنا.

إن أي إصلاح شامل للأمم المتحدة يجب أن يتضمن إصلاح مجلس الأمن. ولهذا السبب، من الأهمية بمكان أن تستأنف المفاوضات بشأن هذه المسألة وأن نمضي فيها قدماً بإرادة سياسية أقوى وذهن متفتح. وينبغي ترجيح كفة الأهمية الاستراتيجية لإصلاح مجلس الأمن على أي جدول أعمال سياسي لأي دولة عضو في الأمم المتحدة. وعلينا أن نعيد النظر أيضاً في أداء الهيئات الرئيسية الأخرى التابعة للأمم المتحدة والعلاقة فيما بينها، مستنفدين كل ما عندما من الحيل والوسائل. وفي هذا الصدد، فإننا نؤيد بقوة عزم الأمين العام على إنشاء فريق رفيع المستوى من الشخصيات البارزة كيما يقدم لنا أفكاراً وآراء جديدة بشأن هذه المواضيع ذات الأهمية الكبيرة. ونأمل أن يبدأ هذا الفريق عمله بسرعة، وأن يقوم بتشكيله على أساس الخبرة المجرّبة إلى جانب التمثيل الإقليمي الملائم.

وينبغي تحقيق الاستفادة الكاملة من المزايا النسبية للأمم المتحدة، مثل تلك التي تتوفر لها في مجال حفظ السلام وبناء السلام، ومنع نشوب الصراعات وصنع السلام. فالعالم يحتاج إلى تلك الخبرات، وهو يحتاج إلى المعرفة والدراية الواسعتين للأمم المتحدة والتين لا يمكن أن تتوفر لدى أي منظمة دولية أخرى أو أي بلد منفرد. ومع اتجاه المنظمات والمبادرات الإقليمية نحو إقامة شراكة أوثق مع الأمم المتحدة في مجال صون السلم والأمن، ينبغي لتلك المنظمات والمبادرات أن تستخدم معرفتها الخاصة وتأثيرها المحدد

خاص. وإنما نشجع أيضا تعزيز دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتعاونه مع هيئات الأمم المتحدة الرئيسية الأخرى، لا سيما مجلس الأمن. وإنما نشجع كذلك على زيادة التمويل لأغراض التنمية، وإشراك القطاع الخاص بقوة، وإنجاح جولات المفاوضات التجارية واستخدام التكنولوجيا الجديدة، من قبيل تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، لأغراض استتصال الفقر.

إن رصد التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على المستويات القطري والإقليمي والعالمي يتسم بأهمية أساسية لا لأنه يبين حالة الأمور على ما هي عليه الآن فحسب، وإنما لأنه يبين أيضا ماهية التحرك الواجب اتخاذه. من هنا، ينبغي أن تواصل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية واللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية والبنك الدولي جميعا التعاون بشدة في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، ورصدها والإبلاغ عنها قطريا وإقليميا.

التحديات العالمية تستلزم عولمة النظام القانوني. فتعزيز سيادة القانون على المستوى الدولي بوصفه ضمانا للسلم والأمن الدوليين قد تم الاعتراف به بحق حرجا من أحجار الزاوية في تنفيذ أهداف الألفية. لذا، فإن كرواتيا ترحب بالجهود التي بذلها كل من الأمين العام والمنظمة بهدف توعية العالم بأهمية سيادة القانون. وإنما نؤيد بوجه خاص المبادرات الجديدة، من قبيل الأحداث السنوية التي تنظم في ما يتصل بالمعاهدات، والتي برهنت على نجاحها في حشد الدول الأعضاء من أجل الانضمام إلى عدد من الصكوك القانونية الهامة، وهو أمر يعمل بدوره على توسيع نطاق هذه الصكوك وتدعيم أثرها.

إننا نشهد حاليا نشوء نظام قانوني دولي جديد. ولعل هذه العملية الارتقائية تبرز أكثر ما تبرز في القانون الجنائي والقانون الإنساني الدولي. إن إنشاء المحكمة الجنائية

التركيز بشكل ضيق على جوانب معينة من القضية العالمية المتعلقة بنزع السلاح ومنع الانتشار وأمن المواد المتصلة بالأسلحة. وإنما نظل على قلقنا إزاء قلة التقدم المحرز في هذا الميدان، فالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تشكل خطرا يهدد الاستقرار الإقليمي في بعض أنحاء العالم بنفس القدر الذي تشكله أسلحة الدمار الشامل في أماكن أخرى.

إن علينا أن نولي اهتماما خاصا لما يسمى بالتهديدات اللينة التي تتأني من المشاكل البيئية والأمراض المعدية والانهيار الاقتصادي والجريمة والأنشطة غير القانونية العابرة للحدود، والفساد على شتى المستويات والفقر عموما. فهذه الظواهر جميعها تجعل الناس عموما أكثر هشاشة وأكثر تعرّضا لليأس وللتطرف من كل نوع. وما زلنا بعيدين عن المسار الصحيح في التوصل إلى مجموعة الأهداف المتصلة بالتعليم الأساسي والمساواة بين الجنسين ووفيات الأطفال. إن مكافحة الفقر العالمي تمثل أكثر المشاكل خطرا لأن الفقر، سواء عزي إلى نقص في المال أو في الغذاء أو في الأمل في الحياة، إنما يشكل أرضا خصبة لاتساع الأزمة على نحو يجلب عواقب لا يمكن التنبؤ بها بالنسبة للسلم والاستقرار. ووفقا لتقرير التنمية العالمي لعام ٢٠٠٤، الصادر عن البنك الدولي، ثمة احتمال أن يتراجع عدد الأشخاص الذين لا يتجاوز دخلهم دولارا واحدا في اليوم إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ في حال تم تحقيق النمو في الناتج المحلي الإجمالي السنوي قدره ٢,٩ في المائة. من هنا، علينا أن نجعل هذا الهدف أولوية لنا.

وعلى الأمم المتحدة أن تزيد جهودها لكفالة الانتقال بسلاسة من مرحلة توفير المساعدة الإنسانية إلى مرحلة الأنشطة الإنمائية في حالات ما بعد الصراع. أما الدروس المكتسبة في بعض أنحاء العالم، في جنوب شرقي أوروبا مثلا، فيمكن الاستفادة منها واستكشاف المزيد منها في أماكن أخرى من العالم، وفي أجزاء من أفريقيا بوجه

الشاملة، لكنها في الوقت نفسه كافية لتمكيننا من التحرك بشكل حاسم في جميع الميادين التي تمس فيها الحاجة إلى هذا التحرك.

ختاماً، أود إبلاغ الجمعية بأن كرواتيا، بوصفها بلداً منتسباً إلى الاتحاد الأوروبي، تعلن تأييدها لما جاء في بيان الاتحاد الذي أدلت به الرئاسة الإيطالية هذا الصباح بشأن هذا البند من جدول الأعمال.

**السيد حكيم** (المملكة العربية السعودية): بداية، أود أن أضف صوتي إلى أصوات الزملاء الذين تناولوا الحديث قبلي في توجيه الشكر للسيد الأمين العام للأمم المتحدة على تقريره عن أعمال المنظمة.

وإذا كان لا بد لي من أن أشيد بالجهد الكبير الذي بذل في وضع هذا التقرير، الذي جاء شاملاً ودقيقاً في طرحه للتطورات التي شهدتها المجتمع الدولي العام الماضي، ودور المنظمة في معالجة قضايا الأمن والسلام والمسائل الاجتماعية والاقتصادية، فإنني أود أن أشيد على نحو خاص بما اتسم به التقرير من واقعية عندما أشار في بدايته إلى أن هذه السنة كانت سنة صعبة في مجال السلم والأمن بالنسبة للأمم المتحدة. ولعل المراقب للأوضاع الدولية يدرك أن السبب الرئيسي يعود إلى تخلي العديد من الدول عن الالتزام بمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة وعدم احترام قرارات الشرعية الدولية. ولقد أثبتت الأحداث الأخيرة في مناطق عديدة من العالم أنه لا مكان للعمل المنفرد خارج إطار الشرعية الدولية عند التعامل مع المشاكل الراهنة مثل الإرهاب، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، أو حتى اللجوء إلى العمل المنفرد من منطلق حق الدفاع عن النفس، لأن ذلك من شأنه أن يقوض مبدأ الأمن الجماعي الذي استند إليه ميثاق الأمم المتحدة.

لقد استعرض التقرير الوضع المأساوي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والمساعي الحثيثة التي قام بها الأمين العام،

الدولية سيظل أحد المعالم التي طبعت مطلع القرن الحادي والعشرين، حيث أنها تشكل أول مثال على التحكيم الجنائي الدولي الذي يكتسي صفة دائمة ولا يرتبط بمناطق أو بأمم أو بمناسبات بعينها. وإننا نرحب بمباشرة هذه المحكمة عملها ونشعر بالاعتزاز لكوننا في عداد مَنْ شاركوا بنشاط في إنشائها.

أما في ميدان حقوق الإنسان والديمقراطية والحكم الرشيد، فيرحب وفدي بالمصادقة المعجلة على معاهدات حقوق الإنسان ويعتبر تنفيذها بفعالية وشمول أمراً يتسم بنفس القدر من الأهمية. وفي هذا الصدد، ينبغي للأمم المتحدة أن تواصل تقديم دعمها في بناء القدرات الوطنية في مجال حقوق الإنسان وكذلك إدماج حقوق الإنسان في أنشطتها الإنمائية.

وإننا نرحب بالمبادرات والإجراءات التي تم اتخاذها في ما يتعلق بتعزيز إدارة وتنظيم شؤون المنظمة. إن جميع الجهود التي تبذل في سبيل زيادة القدرة التشغيلية والأداء الفعال للمنظمة تحظى بدعمنا المتواصل. وبوصفنا بلداً يقي بانتظام بالتزاماته المالية تجاه المنظمة، نشعر كرواتيا بالتفاؤل إزاء التحسن الذي طرأ على الحالة المالية للمنظمة خلال السنتين الفائتتين. ولكي تصبح المنظمة أكثر فعالية وكفاءة في الاستفادة من مواردها، يتعين اتخاذ خطوات ملائمة لذلك. وإننا نؤيد بالكامل جميع التدابير الرامية إلى تبسيط عمل المنظمة على نحو يكفل تناسب الموارد والأنشطة مع الأولويات التي حددها إعلان الألفية للمنظمة.

إن المناقشة العامة التي جرت في مطلع الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة أكدت على أهمية المنظمة. وإننا بحاجة لا إلى المزيد من الإسهاب في هذه المسألة، بل إلى التركيز على العمل الفعلي. إن لدينا في الأمم المتحدة هيكلًا وخبرة ومعرفة تحتاج إلى تحسين من خلال الإصلاحات

أسلحة الدمار الشامل. ورغم صدور قرارات سنوية منذ عام ١٩٧٤ لجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، فإن ذلك الهدف لا يزال بعيد المنال، بسبب رفض إسرائيل الانضمام إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وإخضاع منشآتها النووية لنظام المراقبة الدولية.

لذا، فإن بلادي تناشد المجتمع الدولي اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل، الأمر الذي سوف يسهم بدور كبير في تحقيق الأمن والاستقرار في هذه المنطقة وفي العالم أجمع.

فيما يتعلق بالبند ٦٠ الخاص بمتابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية، فإن وفد بلادي يتفق تماما مع ما جاء في تقرير الأمين العام حول تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية. ويلاحظ المتابع للأحداث الدولية، أنه إلى جانب التحديات الأساسية التي يواجهها العالم اليوم المتمثلة في ظاهرة الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل، هناك تحدٍ أساسي آخر أكد عليه رؤساء الدول في إعلان الألفية ونواجهه اليوم، يتمثل في ضمان جعل العولمة قوة إيجابية تعمل لصالح جميع شعوب العالم. وقد تضمن إعلان الألفية سلسلة من الغايات الإنمائية التي يتعين علينا تحقيقها في وقت معين. إلا أن الأمين العام أشار في تقريره إلى تباين في درجة تحقيق الأهداف نتيجة اختلافات كثيرة حسب المناطق والبلدان، وحتى ضمن البلد الواحد. ويرى وفد بلادي أن تحقيق معظم الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠١٥ ممكن من خلال الإرادة السياسية للمجتمع الدولي والعمل الجماعي لتحقيق أهدافنا الدولية.

تضمن تقرير الأمين العام بشأن الألفية الإشارة إلى فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الذي يعتبر أبرز خطر تواجهه البشرية في القرن الحادي والعشرين. وانطلاقاً من الأهمية الكبرى التي توليها المملكة العربية السعودية لهذه

وجهود اللجنة الرباعية لاستئناف عملية السلام. ولشديد الأسف، فإنه على الرغم من كل الجهود والممارسات المكثفة والمسعى الحميدة، ما زالت إسرائيل مستمرة في عدم احترام قرارات الشرعية الدولية، وهو موقف دأبت عليه في علاقاتها الدولية المرتبطة باحتلالها الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى، ويأتي هذا في المقام الأول نتاجاً لتهاون المجتمع الدولي في عدم إرغام إسرائيل على تنفيذ القرارات الدولية، مما عرض الشعب الفلسطيني للمعاناة المتزايدة التي يعيشها اليوم، وجعل إسرائيل تتمادى بشكل أكبر، كما حصل يوم أمس من اعتداء عسكري على أراضي الجمهورية العربية السورية الشقيقة.

يشكل الإرهاب تهديداً للسلام والأمن الدوليين. ويتراجع الشعور بالأمن في العالم بسبب هذه الظاهرة. ومن الضروري أن تأتي إدانتنا للإرهاب بكل أشكاله على نحو قاطع وشامل. وقد عبرت المملكة العربية السعودية عن هذا الموقف، كما أيدت بلادي كافة قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بموضوع الإرهاب. وتعاونت بشكل كامل في تنفيذ الجهود الدولية المبذولة لمكافحة الإرهاب، وانضمت إلى المعاهدات الدولية المتعلقة بهذا الشأن. وهنا ينبغي التأكيد على أن أي جهد دولي لمكافحة الإرهاب، مهما بلغت فعاليته، لن يتمكن من إزالة هذه الظاهرة كلية إذا جرى التعامل معها بمعزل عن جذورها ومسببات نشوئها وانتشارها. لذا، فإن الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تشكل بيئة ملائمة لولادة ونمو النزعة إلى التطرف والإرهاب، تحتاج منا إيلاءها كل الاهتمام.

رغم مرور خمسة وعشرين عاماً منذ عقد الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، من المؤسف ألا يزال الالتزام الدولي بالانضمام إلى المعاهدات الدولية ضعيفاً. وتبذل بلادي، المملكة العربية السعودية، قصارى جهدها لجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من جميع

كبير، مع التحليل الجريء والصريح للأمين العام للحالة العالمية الراهنة. ونحن مثل الأمين العام، لدينا دواعي للقلق حيال مستقبل الأمم المتحدة وتعددية الأطراف. وينبغي، كما نعتقد، أن تعالج الجمعية العامة هذه الدواعي للقلق في هذه الدورة.

ويود وفدي أيضا أن يهنئكم، سيدي الرئيس، على قراركم الحكيم الاستمرار في النظر في هذين البندين المترابطين من جدول الأعمال في مناقشة مشتركة لمصلحة ضمان الفعالية في عمل الجمعية العامة. ونرى أن هذه بداية جيدة لعملنا خلال هذه الدورة للجمعية العامة. ونؤيدكم تأييدا تاما في جهدكم لتحقيق الأهداف التي حددتموها في عدة مناسبات. ونحن على ثقة بأنه، في ظل قيادتكم، ستضطلع الجمعية العامة بدورها الصحيح: ألا وهو مساعدة الأمين العام والمنظمة على التصدي للتحديات التي حددت في تقرير الأمين العام. ويؤيد وفدي البيان الذي أدلت به المغرب باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

ومن الواضح أن الأمم المتحدة قد واجهت تحديات هائلة خلال العام المنصرم. والتزامنا الجماعي بتعددية الأطراف المرتكز على الأمم المتحدة قد مر باختبار عسير. وأيد كثيرون، بمن فيهم الأمين العام، الحاجة إلى التغيير والإصلاح العاجلين في الأمم المتحدة. وترحب ماليزيا بهذا المسعى. وتؤيد ماليزيا تماما اقتراح إنشاء فريق رفيع المستوى مؤلف من شخصيات مرموقة، على نحو ما أعلن الأمين العام أثناء المناقشة العامة في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. ونحن نشرك حركة عدم الانحياز في الإعراب عن هذا التأييد. وقد ناقشت الحركة اقتراح الأمين العام في اجتماعها الوزاري، الذي عُقد في نيويورك في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. وستعمل ماليزيا مع حركة عدم الانحياز وأطراف أخرى لعرض وجهات نظرنا ومقترحاتنا على الأمين العام لضمان نتيجة ناجحة لهذه الممارسة.

المسألة، فقد عملت حكومة بلادي جنباً إلى جنب مع المجتمع الدولي، ومنذ انعقاد الدورة الاستثنائية السادسة والعشرين في أواخر شهر حزيران/يونيه ٢٠٠١، على تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية، إدراكا منها لأهمية الوقوف مع المجتمع الدولي ومؤازرته في مواجهة هذه الآفة. كما ساهمت المملكة العربية السعودية بمبلغ عشرة ملايين دولار للصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، وشاركت في المؤتمرات التي عقدت على المستوى المحلي والإقليمي والدولي للمساهمة في الحد من انتشار وباء الإيدز.

وحيث أنه لا زال أمامنا الكثير من التحديات، فلني أود أن أؤكد عزم بلادي، المملكة العربية السعودية، على المشاركة الجادة في العمل الجماعي لمواجهة تلك التحديات. كما أؤكد على الأهمية البالغة التي توليها المملكة العربية السعودية لمنظمة الأمم المتحدة، ودورها المحوري في حفظ الأمن والسلام والاستقرار، وتحقيق التنمية مشدداً، في هذا الإطار، على أن تحقيق كل هذا مرهون باحترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتنفيذ قرارات الشرعية الدولية.

**السيد راستام (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية):** يود وفدي أن يشكر الأمين العام على تقريره الشاملين عن أعمال المنظمة وعن تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، كما وردا في الوثيقتين A/58/1 و A/58/323، على التوالي. كما نشكره على بيانه المؤرخ ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ (انظر A/58/PV.7). ونشيد بالأمين العام على الإبداع والتغيير اللذين أضفاهما على عمل المنظمة وعلى تصميمه على إجراء المزيد من التغييرات للتصدي للتحديات في الحاضر والمستقبل. ونشيد بالأمين العام أيضا على التزامه القوي بتعددية الأطراف. وننشيط معه رأيه في أن الأمم المتحدة يمكنها أن تضطلع بدور محوري في حل العديد من المسائل ذات الاهتمام المشترك لجميع الأمم. ونفق، بقدر

ويلقي تقرير الأمين العام الضوء على انتشار أسلحة الدمار الشامل بوصفه تهديدا رئيسيا للسلم والأمن الدوليين. ونحن نشاطر الأمين العام رأيه في أنه ينبغي لنا ألا نفرق بين انتشار "جيد" وانتشار "سيئ" لأسلحة الدمار الشامل. ومما يزعج وفدي استغلال الوضع الأمني الدولي السائد للتركيز فقط على الانتشار الرأسي لأسلحة الدمار الشامل. فهذا التوجه لا ينسجم في الواقع مع الاتفاقات التي تم التوصل إليها في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لترع السلاح.

وتوافق ماليزيا على أنه يجب كبح انتشار أسلحة الدمار الشامل. ويجب القضاء على هذه الأسلحة في نهاية المطاف، وبدون تمييز، إذا كنا صادقين في عزمنا على إيجاد عالم سلمي آمن وخال من خطر أسلحة الدمار الشامل. ولكن لا يمكننا خلط الأمور. ولا يمكن تجاهل دور الأمم المتحدة في هذا الصدد.

وتظل الحالة في الشرق الأوسط قضية هامة من قضايا السلم والأمن الدوليين للأمم المتحدة. ونحن نقدر جهود الأمين العام والمجموعة الرباعية ووسطاء السلام الآخرين في المنطقة لإحياء عملية السلام من خلال تنفيذ خريطة الطريق. ونشجع الأمين العام على مواصلة جهوده. ويجب حمل إسرائيل على إظهار التزامها الثابت بخريطة الطريق وعلى إعلان قبولها لحل الدولتين، وإنهاء احتلالها للأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى، ووقف العمليات العسكرية وانتهاكات حقوق الإنسان ضد الفلسطينيين وضد جيرانها، مثل الهجوم الجوي على سوريا يوم أمس، وأن تنهي أنشطة الاستعمار الاستيطاني وبناء الجدار التوسعي.

وينبغي للمجموعة الرباعية، خاصة الأعضاء الذين يملكون النفوذ اللازم، أن تكشف جهودها لضمان إحياء

سُئل الأمين العام عما إذا كانت مجموعة القواعد التي وضعها الآباء المؤسسون للأمم المتحدة، والتي حكمت إدارة العلاقات بين الدول كل هذه السنين، لا تزال صالحة، أم أنها بحاجة إلى تغيير جذري. ونحن نوافق على أن التغيير مطلوب. ولكن ينبغي عدم إجراء التغيير على حساب المبادئ. تؤمن ماليزيا بإيماننا قويا بضرورة تعزيز تعددية الأطراف، كما تجسدها الأمم المتحدة. ومن الواضح أنه ما من بلد يستطيع العمل بمفرده على حل مشاكل تعني المجتمع الدولي. والحالة في العراق مثال واضح على ذلك. ويجب إعطاء الأمم المتحدة دورا أساسيا في حل القضايا المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين وتعزيز التعاون الدولي.

خلال المناقشة العامة التي أحرقت مؤخرا، قام رؤساء الدول ورؤساء الوزارات ووزراء ورؤساء الوفود بإعادة التأكيد مرارا على التزامهم بتعددية الأطراف. ويتحتم أن نعمل الآن، أثناء دورة الجمعية العامة هذه، على تنمية إحساس جديد بالغاية لدى الأمم المتحدة، وذلك حتى تمكن الأمين العام وزملاءه من تنفيذ مهامهم ومسؤولياتهم بمزيد من النشاط والثقة. ونحن أيضا بحاجة إلى إحياء الثقة الجماهيرية بالأمم المتحدة.

ولا يزال وفدي مقتنعا بأنه يجب إصلاح مجلس الأمن وإعادة هيكلته بغية تعزيز الممارسات الديمقراطية في العلاقات الدولية والتعبير عن الحقائق الجغرافية السياسية والدولية للأعضاء الحاليين في الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى مسألة زيادة عدد الأعضاء، يجب معالجة موضوع الحقوق والامتيازات الممنوحة للأعضاء، خاصة سلطة حق النقض الممنوحة للأعضاء الدائمين، بشكل جاد في عملية الإصلاح. وتعتقد ماليزيا أنه يجب بذل جهود حادة جدا لإحداث إصلاح حقيقي لمجلس الأمن بأسرع وقت ممكن.

فعالة وناجحة، مثلما كانت في أماكن مثل البوسنة والهرسك وكمبوديا وتيمور - ليشتي.

وتدعم ماليزيا تماما أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام، التي يعطيها مجلس الأمن ولاية واضحة. ويسعدنا أنه تم اعتماد مفهوم تشغيلي معقول قائم على أساس إطار زمني محدد واستراتيجية واضحة للخروج، وتم تنفيذه بنجاح في أغلب عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ومن واجب جميع الدول الأعضاء أن تضمن نجاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وستواصل ماليزيا، من جانبها، الإسهام بالأفراد والخبرة للمساعدة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وفي مجال حقوق الإنسان، نرحب بدعوة الأمين العام للجنة حقوق الإنسان إلى الاستمرار في عملية إعادة النظر في أساليب عملها وتعزيزها، بغية الحد من مستوى التسييس في عملها. ونرى أنه ينبغي للجنة أن تكون بناءة بقدر أكبر، وأن تقلل من تسييس القضايا وأن تكون أكثر إيجابية في نهجها وأهدافها حتى تكون فعالة.

وتعتقد ماليزيا أنه يجب على الدول الأعضاء أن تعمل وفقا لمبادئ وقواعد القانون الدولي في إدارتها للعلاقات الدولية. وفي هذا الصدد، تؤيد ماليزيا المبادرات التي أطلقتها الأمم المتحدة للنهوض بحكم القانون على الصعيد الدولي. وتقر ماليزيا بأن المعاهدات تمثل أحد المصادر الرئيسية للقانون الدولي. وستتعزيز الصبغة العالمية والقوة الإلزامية للمعاهدات المتعددة الأطراف إذا أصبح عدد كبير من الدول الأعضاء أطرافا فيها. وتأمل ماليزيا أن تتسنى مراعاة شواغل أكبر عدد ممكن من البلدان في المفاوضات التي تُجرى لصياغة المعاهدات الدولية. وينبغي بذل كل الجهود من أجل التوصل إلى توافق في الآراء، خاصة بشأن القضايا المثيرة للخلاف، مما يمكن من تحقيق القبول العالمي لها.

عملية السلام وتحقيق الأهداف الواردة في خريطة الطريق. وينبغي للأمم المتحدة أن تواصل العمل على تحقيق ذلك الهدف بينما توفر للشعب الفلسطيني في الوقت ذاته المساعدة الإنسانية اللازمة وغيرها من أشكال المساعدة الأخرى.

ولدى ماليزيا اعتقاد راسخ بأن العمل الجماعي والمنسق من المجتمع الدولي، خاصة ضمن إطار الأمم المتحدة، أمر أساسي لضمان النجاح في قمع الإرهاب ومنعه. ونحن نشيد بلجنة مكافحة الإرهاب ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة على عملها لمساعدة الدول الأعضاء. وما زلنا نؤمن بأنه مما له أهمية ماثلة، بغية التصدي بفعالية للإرهاب أن يفهم المجتمع الدولي الأحوال التي تولده وأن يسعى إلى تحسينها. ولذا تبقى ماليزيا مؤيدة لاقتراح حركة عدم الانحياز الرامي إلى عقد مؤتمر دولي رفيع المستوى تحت رعاية الأمم المتحدة لصياغة استجابة منظمة ومشاركة من المجتمع الدولي للإرهاب؛ وللاتفاق على تعريف للإرهاب، وكذلك لمعالجة أسبابه الجذرية، وذلك حتى نزيل أية التباسات وشكوك تعرقل التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب. ولقد دعمت ماليزيا الجهود الدولية والإقليمية لمكافحة أعمال الإرهاب وساهمت فيها. وسنواصل الوفاء بالتزامنا.

كان الهجوم على مقر الأمم المتحدة في بغداد حدثا مفجعا، ليس للأمم المتحدة فحسب، بل أيضا للمجتمع الدولي. ويبين الهجوم قابلية موظفي الأمم المتحدة للتعرض للأذى في مناطق الصراع. وهو يبين حاجة الأمم المتحدة إلى الضمانات الأمنية لتنفيذ ولاياتها. ويجب على المجتمع الدولي أن يدعم الأمين العام وجميع موظفي الأمم المتحدة المعنيين في جهودهم لحفظ السلام وبناءه، ولتوفير المساعدة الإنسانية والنهوض بالتنمية، سواء كان ذلك في العراق أو أفغانستان أو غرب أفريقيا أو في مناطق أخرى. ويجب أن تتمكن الأمم المتحدة من الحفاظ على حيادها ومصداقيتها حتى تكون

ولقد حملت ماليزيا دائما التزاماتها الدولية محمل الجد. ونحن، شأننا في ذلك شأن العديد من الدول المستقلة الأخرى، نجري دراسات شاملة قبل أن نلتزم في نهاية الأمر بأية معاهدة.

وأتساءل ما هي نسبة توقيع المعاهدات التي جرت مؤخرًا في نيويورك، وقعت ماليزيا على الاتفاقية الإطارية لمكافحة التبغ وأودعت صكوك انضمامها لاتفاقيتين تتعلقان بمكافحة الإرهاب الدولي. ونود أن نشيد بالأمين العام على جهوده لتشجيع مشاركة الدول في المعاهدات الدولية من خلال مبادرات مثل تنظيم مناسبات لتوقيع المعاهدات وبرامج التدريب، وتوفير المساعدة التقنية فيما يتعلق بالأمور القانونية وموقع شبكة الإنترنت للمساعدة القانونية، ولا سيما في مجال تنفيذ المعاهدات.

وينبغي لكل من البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو الالتزام بالإطار الجديد للالتزامات المتبادلة والمساءلة المتبادلة مثلما هو وارد في توافق آراء مونتيري. وينتهز وفد بلدي هذه الفرصة ليعرب عن تقديره للعمل الجيد الذي أنجزته الأمم المتحدة وهيئاتها الفرعية وهي تواصل عملها في جميع المجالات لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي أن نعرب عن تقديرنا للعمل الذي أنجزته الأمم المتحدة في دعم المبادرات الإقليمية مثل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وماليزيا تؤيد تماما جميع جهود الأمين العام و مختلف وكالات الأمم المتحدة في ذلك الصدد.

ويتضح جليا أن هناك الكثير مما ينبغي عمله لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ومقاصدها. وقد قدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن المطلوب تحقيق نمو سنوي للناتج المحلي الإجمالي بمعدل ٢,٩ في المائة كحد أدنى ما بين الآن و عام ٢٠١٥ لتحقيق الأهداف. ونحن نتفق مع الأمين العام على أن التحدي الرئيسي الذي يواجهه العالم اليوم هو القضاء على الفقر والجوع العالميين. ويتعين علينا أيضا معالجة المشكلة الدائمة المتمثلة في الأمراض الفتاكة. وعلى وجه الخصوص الإيدز. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن نستعد لمواجهة أمراض جديدة مثل المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة.

لقد شهدنا خلال العام الماضي تحديا لأساس وجود المنظمة، على هيئة اتجاه قوي صوب النهج الانفرادية من قبل البعض. حدث ذلك حينما شنت حرب على العراق. وقد أثر ذلك، بقدر ما، على ما يجري من حشد جماعي للإرادة السياسية وموارد المجتمع الدولي لمكافحة الإرهاب الدولي منذ ١١ أيلول/سبتمبر. وقد انبرى الأمين العام للأمر على نحو حاسم وفي الوقت المناسب بحث الدول الأعضاء على العودة إلى أساسيات المنظمة - بصفة رئيسية، على العودة إلى تعددية الأطراف. وماليزيا تشاطره هذا الشعور بقوة. يجب أن نعيد توجيه أنفسنا إلى النهج المتعدد الأطراف في جميع جوانب عمل الأمم المتحدة. ونأمل صادقين في أن يعزز الحماس المتواصل من جميع الدول الأعضاء تلك الدعوة، في توافق تام مع مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة.

وفي ذلك الصدد، يؤيد وفد بلدي النداء الموجه إلى البلدان المتقدمة النمو أن تترجم دعمها للأهداف الإنمائية للألفية إلى عمل حقيقي لتمكين البلدان النامية المعنية من التعامل بفعالية مع العديد من المشاكل التي ناقشها الأمين العام في تقريره. ويسرنا أن نبلغ الجمعية العامة بأن ماليزيا قد

الصراعات ومنع نشوبها بدلا من أن نضطر لمواجهة عواقبها فيما بعد. ولا يوجد أي شيء بخلاف الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي يمكن الجميع من تحقيق التطور والتقدم. ويجب أن نركز مناقشاتنا بشأن الأمن على الأفراد وأن نوسع نهجنا نحو الأمن البشري. وللمساعدة على تحسين الأمن البشري، يجب أيضا أن نفي بالوعد التي قطعناها فيما يتعلق بالتنمية. وإعلان الأهداف ليس كافيا، إذ يجب أن نحولها إلى حقائق.

في مونتيري، أنشأ المجتمع الدولي شراكة حديثة لتحقيق أهداف التنمية، مقرا بأنه لا يمكن التقليل من شأن مكافحة الفقر لتصبح مجرد زيادة في المساعدة الإنمائية العامة أو في النمو الاقتصادي. إذ يجب أن تصاحب زيادة فعالية المساعدة، ضمن جملة أمور، سياسات وطنية سليمة وحكم رشيد في البلدان النامية ودعم للمؤسسات المالية الدولية. ويجب أيضا أن تدعم الجهود الرامية إلى مزيد من الحماية للموارد الطبيعية بوصفها أساس الحياة والازدهار.

ويمكن لتحرير التجارة أن يسهم في مكافحة الفقر. فهو يؤدي دورا لا غنى عنه في إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي، ويساعد على تحرير الموارد المالية الأساسية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وحيث أنه لم يتم التوصل إلى اتفاق في اجتماع كانون، يجب أن نعطي المفاوضات المتعددة الأطراف فرصة أخرى وأن نتفادى إغراء الحمائية.

وفي ذلك الصدد، نؤكد مجددا إقتناعنا بأنه ينبغي للأمم المتحدة ومؤسسات بریتون وودز ومنظمة التجارة العالمية أن تعزز التنسيق فيما بينها وتعاونها ومواصلة تنفيذ الاستراتيجيات الهادفة إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية المستدامة، مع الحفاظ على أدوارها الخاصة في مجالات عملها وصلاحتها. وتعتقد سويسرا أنه تجدر إعادة النظر في العلاقات فيما بين تلك المؤسسات وأن

ويجب أن نبعث دينامية جديدة في الجمعية العامة في هذه الدورة. والتوجيه السياسي الذي وفره زعمائنا عنصر أساسي في تمكين الجمعية من أن تعالج بفعالية القضايا الحيوية التي تقلقنا جميعا، وأن تنصدي للتحدي المتمثل في جعل الأمم المتحدة فعالة وذات كفاءة. ويعتقد وفد بلدي أنه يتعين علينا، نحن الدول الأعضاء، أن نهض لمواجهة ذلك التحدي.

**السيد ستيهيلين (سويسرا)** (تكلم بالفرنسية): في البداية، يجب أن يشكر وفد بلدي الأمين العام على تقريره (A/58/323) وعلى استنتاجاته. إن تعزيز المؤسسات المتعددة الأطراف وتكيفها مع الحقائق الجديدة واحترام القرارات المتخذة جماعيا أمور لا غنى عنها لتحقيق الأهداف الواردة في إعلان الألفية.

إن توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في مؤتمر قمة الألفية أحد يضعف، ويجب أن تستعرض الأمم المتحدة عملها لكي تستطيع أن تسهم بفعالية في تحقيق الأهداف الواردة في ميثاقها. ويجب أن نستفيد من مناقشات الجمعية لإعادة تأكيد التزامنا بالتعاون المتعدد الأطراف وبأهداف المنظمة. فمشاكل اليوم المتعددة الأطراف تتطلب حولا متعددة الأطراف.

وبعد ثلاث سنوات من مؤتمر قمة الألفية، يجب أن نقر بأننا متأخرون فيما يتعلق بتنفيذ المبادئ التوجيهية وأنها لا نواصل سرعتنا بقدر كاف. وذلك هو تقييم آخر تقرير للتنمية البشرية، وهو يظهر بوضوح أنه على الرغم من النتائج الإيجابية التي شهدناها في عدد من المناطق، هناك مناطق أخرى معرضة لخطر القصور بشكل كبير عن تحقيق الأهداف المحددة لعام ٢٠١٥.

وتشارك سويسرا في الرأي القائل بأنه لا توجد تنمية بلا أمن وأنه من الأفضل أن نركز جهودنا على إزالة أسباب

منها العديد من الدول. ومن دواعي ارتياحنا البالغ أنه حتى في الحالات التي بدا فيها النجاح بعيد المنال، فقد أظهر الأمين العام وبقوة تصميمه الأكيد على بذل المزيد من الجهود لمواجهة التحديات العالمية في جوانبها المختلفة سياسيا كانت أو اقتصادية أو بيئية. وما نتطلع إليه هو أن تسفر هذه الجهود عن نتائج من شأنها عكس الاتجاه المتمثل في جوانب منه في ازدياد حدة الفقر، وانتشار الأمراض، واستمرار تدهور البيئة، وفي جانب آخر انخفاض معدلات النمو في العديد من البلدان وخاصة النامية منها.

لقد قال الأمين العام إن الإرهاب ما زال يشكل تهديدا رئيسيا للسلام والأمن الدوليين، وهذا قول أعتقد أنه يعبر عن رأينا جميعا انطلاقا من حقيقة أن هذا الخطر يهدد سيادة الدول ويقوض المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، سواء ارتكب من قبل دول أو أفراد أو مجموعات. وباستعراض ما قامت به هذه المنظمة فإنه من الإنصاف القول إنه كان لها قصب السبق فيما تم التوصل إليه من معاهدات واتفاقيات دولية ذات أهمية جوهرية لضمان أمن البشرية واستقرارها. ووفد بلادي يرحب بعزم الأمين العام أن تؤدي الأمم المتحدة دورا أكثر فعالية في النضال ضد الإرهاب ونحن ندعم بوجه خاص تشجيعه لكافة الدول الأعضاء على الانضمام إلى الصكوك الدولية الرامية إلى مكافحة هذه الآفة الخطيرة ودحرها. وفي بلدنا فقد قمنا بالفعل بذلك، فنحن الآن طرف في الاتفاقيات الدولية بشأن الإرهاب وأيضا في الاتفاقيات المبرمة في إطار منطقتنا وإقليمنا. كما قدمنا إلى اللجنة المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) تقريرنا الأصلي والتكميلي وردنا على التساؤلات التي أثيرت بشأن محتوياتهما.

تقوم بذلك ، على سبيل المثال، مجموعة من الشخصيات المستقلة.

ولا تعفي المسؤولية الجماعية عن السعي إلى إيجاد حلول وعلى مسار التنفيذ الشامل لإعلان الألفية بأي حال من الأحوال أي دولة من مسؤوليتها الفردية عن بذل كل ما هو ضروري لكفالة الإدارة الجيدة للشؤون العامة وكفالة احترام الديمقراطية وحقوق الإنسان وحماية الموارد الطبيعية والقضاء على الفقر.

**السيد عامر (الجمهورية العربية الليبية):** درس وفد

بلادي باهتمام بالغ تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة الوارد في الوثيقة A/58/1، وتقريره عن تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية كما يرد في الوثيقة A/58/323، ونود بادئ ذي بدء أن نعرب عن ارتياحنا لما ورد في هذين التقريرين من معلومات لأنها لا تستعرض جهود الأمم المتحدة للمساعدة في حل المشاكل الدولية والإقليمية وتعزيز التعاون الدولي في المجالات كافة فحسب، بل تبرز وبشكل يتسم بالجرأة والصراحة جوانب فشل المنظمة ونجاحها فيما اضطلعت به من مهام، وما يتعين القيام به في المستقبل لمعالجة ما يعاينه العالم من مشاكل.

لقد استهل الأمين العام تقريره قائلا إن السنة الماضية

كانت صعبة في مجال السلم والأمن الدوليين، ومع ذلك، فقد أورد عددا من التطورات الإيجابية على مسرح الأوضاع الدولية والتي تمثلت في حل مشاكل في عدد من المناطق. وأشار إلى ما أفرزته المؤتمرات الدولية الرئيسية من زخم، خاصة ما يتعلق بالنهوض بالتنمية وتحقيق استدامتها، ونحن نتشاطر الرأي في أن هذه التطورات تعطي مؤشرات إلى أن هناك فرصا واعدة لإحلال السلام والاستقرار في أماكن أخرى من العالم ما زالت تعاني من المشاكل والاضطرابات، وأيضا ظهور توجه عام لمعالجة المشاكل الاقتصادية التي تعاني

المنشود في ميدان نزع السلاح وبالذات أسلحة الدمار الشامل. ونؤكد من جديد أنه ما لم توضع خطة لتدمير هذه الأسلحة من الدول كافة في زمن متفق عليه، فإن، خطر تهديد استعمالها يظل قائما وبالتالي لن ينعم في العالم أحد لا بالأمن ولا بالأمان. ونشير بالذات إلى منطقة الشرق الأوسط التي يجب أن تنزع منها هذه الأسلحة بما في ذلك من الإسرائيليين الذين لم ينضموا إلى الاتفاقيات الدولية في هذا الشأن. وفي موقع آخر من التقرير، فإننا نرحب بالعزم الذي قطعه الأمين العام لتعزيز وتوطيد روابط التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في الميادين المختلفة وبشكل خاص تطوير الاستراتيجيات الرامية إلى منع الصراعات والوقاية منها وتسويتها. ونحن نشي على حرصه لتفادي الازدواجية في عمل أجهزة المنظمة وتبسيط الإجراءات وزيادة الكفاءة والشفافية في أنشطتها، ونحثه مرة أخرى على مرعاة التوازن بين موظفي الدول الأعضاء في ملاك المنظمة.

نرحب تماما بما تحقق من تقدم بشأن إحلال السلام والمصالحة الوطنية في العديد من الدول الأفريقية التي كانت تعاني من الصراع، وندعو الأمين العام ومبعوثيه الخاصين إلى بذل المزيد من الجهود لإنهاء ما تبقى في أجزاء القارة من مشاكل. ونحث منظومة الأمم المتحدة ككل لدعم الجهود الأفريقية الساعية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة على الطريق نحو الوصول إلى الاستقرار والازدهار لشعوب القارة قاطبة. ونحن إذ نكرر ارتياحنا لما قطع من وعود لتحقيق مستهدفات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا المعروفة بـ NEPAD فإن الأهم هو أن يتعاون جميع الشركاء العننيين مع التنيظمات الأفريقية وبالدرجة الأولى مع الاتحاد الأفريقي الذي يمتلك ويقود هذه المبادرة، ودعم ما سيضطلع به لإنهاء بؤر التوتر والقضاء على

ونحن نتابع ما اتخذ من تدابير لوضع حد للأنشطة الإرهابية التي ندينها بقوة، فإننا نعتقد بأن القضاء على هذا الخطر يستدعي أولا وقبل كل شيء تجنب المعايير المزدوجة في التعامل معها، ثم نتبع جذورها واحتثائها سواء كانت احتلالا أو ظلما أو فسادا أو عنصرية مهما كانت أشكالها. ولا بد من التوقف عن ربط الإرهاب بدين أو ثقافة أو منطقة معينة مثلما يروج له عدد من الدوائر. ومن غير المقبول إطلاقا أن نصنف كفاح الشعوب لحماية لنفسها من مضطهديها أو النضال من أجل استقلالها وانعتاقها بأنه إرهاب، ونؤكد من جديد أن الإرهاب لن ينتهي بعمل فردي لا تقوم به دولة أو حتى مجموعة من الدول. والصحيح هو أن إنهاء الإرهاب لا يتحقق إلا بالعمل الدولي المنسق والمنظم. وهذا هو معنى ما ذكره الأمين العام في تقرير سابق له عندما قال: إن الأمم المتحدة هي وحدها التي يمكن أن تضي الشرعية للكفاح ضد الإرهاب. وهذا قول صائب. ومن هنا فإننا نأمل في نجاح المساعي الهادفة إلى وضع نص متفق عليه لاتفاقية شاملة بشأن الإرهاب، ونتطلع إلى الحدث الأكثر أهمية وهو عقد مؤتمر دولي لهذا الغرض أو دورة خاصة للجمعية العامة تخصص بالكامل لمناقشة ظاهرة الإرهاب بحيث يتم تحديد أسبابها ودوافعها ووضع التدابير الكفيلة بالقضاء عليها، وقبل ذلك الاتفاق على تعريف واضح للإرهاب يفصل بينه كعمل إجرامي مرفوض ومدان من كافة الوجوه، وبين النضال الذي تخوضه الشعوب من أجل الاستقلال والتحرر الوطني.

إن الإرهاب هو أحد التحديات الرئيسية أمام المجتمع الدولي، ولكن التركيز على هذه الآفة المقيتة ينبغي ألا يشغلنا عن قضايا أخرى تناولها الأمين العام في تقريره عن أعمال المنظمة وعن تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية. وبتابعتنا لهذه القضايا، فإن وفد بلادي يشاطر الأمين العام قلقه من عدم إحراز التقدم

المخاض الدولي، ومنها القمة الأخيرة لدول حركة عدم الانحياز التي أيدت هذه الفكرة ورحبت بها.

إن ما نطلبه من الأمين العام في هذا الشأن هو مراعاة التمثيل الجغرافي العادل في عضوية هذا الفريق، وأن تكون الشخصيات المختارة على إلمام كامل بالوضع الدولي ككل وبأنشطة الأمم المتحدة وكيفية تكوين أجهزتها وطرق وأساليب عملها. أما أعضاء الفريق وهم يضطلعون بمهمتهم البالغة الأهمية، فإن نصيحتنا لهم هي مراعاة الاتصال المستمر بالدول الأعضاء لمعرفة آرائها فيما ينوون الاضطلاع به من مهام، وما ينوون عرضه من مقترحات، لما لذلك من أهمية في إعدادهم لتقرير يحظى باهتمام وقبول كافة الدول الأعضاء.

**السيد هاراغوشي (اليابان) (تكلم بالانكليزية):**

يتزايد الترابط بين أعضاء المجتمع الدولي نتيجة لزحف العولمة. فلم يعد بوسعنا تحقيق أمننا أو رخائنا منفردين. بل يلزم أن نتصرف وفقاً للاتفاقات والقواعد الدولية حتى نتفادى الاحتكاك الذي لا داعي له فيما بيننا ونعزز التعاون. وثمة حاجة متزايدة إلى إطار متعدد الأطراف يتسم بالفعالية وسلامة التشكيل. كذلك يزداد عدد التحديات التي نواجهها اليوم وتنوعها وتعقيدها يوماً بعد يوم. ويتعين البحث على نحو شامل ومتكامل عن حلول فعالة ودائمة.

والأمم المتحدة، بعضويتها العالمية وولايتها الواسعة، هي الهيئة الوحيدة التي يمكنها الوفاء بتلك المتطلبات التي يفرضها عصرنا. ونرى أن تستمر الأمم المتحدة في الاضطلاع بدور هام، دور لا يمكن لأي منظمة دولية أخرى أدائه.

وصحيح أن عدداً من دواعي الإحباط ومن الانتقادات قد نشأت فيما يتعلق بالأمم المتحدة نتيجة لمعالجتها للحالة العراقية. بيد أنها ينبغي أن تعد تعبيراً مقنعاً

الجوع وإنهاء الفقر واستئصال الأمراض ومحو كافة عوامل التخلف.

إننا نتفق تماماً مع الأمين العام عندما قال في بيانه أمام هذا المحفل بتاريخ ٢٣ من الشهر الماضي إن الأمم المتحدة وإن لم تكن أداة مثالية فإنها أداة قيمة. وهذا يعني أن هذه القيمة تكمن فيما ستضطلع به من أعمال تستجيب لطموحات شعوب العالم الذي نعيش فيه، ويتطلب هذا في المقام الأول إصلاح هذه المنظمة. ومن هنا، فإننا في بلادي نرحب بدعوة الأمين العام لتعزيز دور الجمعية العامة، نرى أن أهم خطوة هي أن تكون لها سلطة مراقبة ومحاسبة بقية أجهزة الأمم المتحدة بما في ذلك مجلس الأمن، وإنشاء آلية تابعة لها لمراقبة تنفيذ ما يصدر عنها من قرارات، أصبحت، وكما ذكر الأمين العام نفسه لم تعد تحظ بأي اهتمام وراء حدود قاعة الجمعية العامة.

إننا نرحب أيضاً بدعوة الأمين العام لإعادة تنشيط الأجهزة الأخرى، مثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والمنظومة الاقتصادية الدولية ككل. ونشاطه الرأى بضرورة الخروج من حالة الجمود التي وصلت إليها عملية إصلاح مجلس الأمن والإسراع في إعادة تشكيله حتى يصبح أوسع تمثيلاً للمجتمع الدولي وللحقائق الجغرافية السائدة في عالم اليوم. ونشدد أيضاً على ضرورة إزالة العقبات التي تمنع المجلس من أدائه لمهامه، وفي مقدمتها حق النقض الذي ما فتئت بلادي تطالب بإلغائه، وحظيت دعوتها هذه بتأييد واسع النطاق من قبل العديد من المنظمات، منها عدم الانحياز والاتحاد الأفريقي ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

وفي سياق ما عرضه من أفكار، فإننا نرحب باقتراح الأمين العام بإنشاء فريق رفيع المستوى من الشخصيات البارزة لدراسة التحديات العالمية بكافة أوجهها. ومبعث اغتباطنا أن هذا المقترح ينسجم مع ما طرحناه أمام عدد من

هو الموقف الأساسي لحكومتنا فيما يتعلق بالمداورات حول الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

ويجب تغيير جدول الأنصبة المقررة، بغية جعله، في وقت قريب، أكثر توازناً وعدلاً، بما يتفق مع الأداء الاقتصادي الفعلي لكل بلد من البلدان، ومع مركزه ومسؤوليته في الأمم المتحدة.

وأود أيضاً أن أوجه الاهتمام إلى ضرورة التوزيع الجغرافي العادل بين الدول الأعضاء فيما يتعلق بعدد الموظفين في الأمانة العامة. فما زال هذا الهدف بعيداً عن التحقيق. ويتعين على سبيل الأولوية تصحيح التمثيل الشديد النقصان. وأود بصفة خاصة أن أشدد على أنه لا أمل لنا في إدارة المنظمة في سلاسة ويسر ما لم تشترك الدول الأعضاء على نطاق واسع في الإحساس بالعدل. ولن تحظى الأمم المتحدة في الأجل الطويل بالدعم الكامل من الدول الأعضاء إلا حين ترى كل منها أن المنظمة تدار على نحو منصف وعادل. أما إذا لم تلتق آراء بعض البلدان اهتماماً، ونشأ لديها الإحساس بالاضطرار إلى تحمل أعباء مفرطة أو بأنها تعامل معاملة غير عادلة، فأخشى أن هذا قد يؤدي إلى تضائل الدعم للمنظمة.

ثالثاً، قد يرى البعض أن دبلوماسي الأمم المتحدة مشغولون أكثر من اللازم بمهمة اتخاذ عدد كبير من القرارات سنوياً لا يكاد يكون لها أي أثر حقيقي على العالم الخارجي. وتمكيناً للجمعية العامة من أداء دورها بفعالية بوصفها الجهاز الرئيسي للتداول ووضع السياسات وأكثر الأجهزة تمثيلاً في الأمم المتحدة، لا بد من تنشيط المناقشات فيها وإكسابها الصلة بالواقع من جديد. والواضح أن الخطوة التي يتعين اتخاذها في هذا الاتجاه تتمثل في زيادة تبسيط جدول الأعمال وإدماجه.

عن الآمال الكبار التي نعقدها على دور الأمم المتحدة. ولا نزال نؤمن بأهمية الأمم المتحدة بوصفها المنظمة المنوطة بها مهمة صون السلام والأمن الدوليين.

ولا يعني هذا بطبيعة الحال أننا راضون عن أداء المنظمة. فلا شك في حاجة الأمم المتحدة إلى الإصلاح في عدد من المجالات. ويلزم أن نفكر نحن الدول الأعضاء جدياً في الطرق والوسائل الكفيلة بتنشيط الأمم المتحدة، أي في أفضل السبل لإصلاح المنظمة تمكيناً لها من أداء المهام المنتظرة منها بمزيد من الفعالية بوصفها نظاماً حقيقياً لحكم عالمي.

وفي هذا الصدد، ترى اليابان أن إصلاح مجلس الأمن، والإصلاح الإداري والمتعلق بالميزانية، وإعادة تنشيط الجمعية العامة، أمور جدية باهتمام خاص. وأولاً، يشمل إصلاح مجلس الأمن أساساً تعزيز مشروعية المجلس وفعاليتها. وأتفق مع الأمين العام اتفاقاً كاملاً في الملاحظات التي أبدتها في تقريره عن تنفيذ الإعلان بشأن الألفية، حيث جاء فيه أن: "تكوين مجلس الأمن ... يبدو أنه مخالف للحقائق الجغرافية للقرن الحادي والعشرين". (A/58/323، الفقرة ٩٦)

وفي رأينا أن المجلس يحتاج إلى أعضاء دائمين جدد يتوافر لديهم الاستعداد والقدرة على الاضطلاع بالمسؤوليات العالمية. وكما أشارت وزيرة خارجيتنا بوضوح في بيانها خلال المناقشة العامة، تواصل اليابان العمل بنشاط من أجل تحقيق إصلاح مجلس الأمن، وتود أن تضطلع بقدر أكبر من المسؤولية كعضو دائم في المجلس بعد إصلاحه.

ثانياً، لكي تواجه الأمم المتحدة التحديات الجديدة في نطاق مواردها المالية المحدودة، يجب أن تواصل ترشيد ميزانيتها عن طريق ترتيب أولويات أنشطتها بمزيد من الحزم والمضي في نقل مواردها من الأنشطة العتيقة إلى غيرها. هذا

صُدمننا جميعنا بالهجوم الإرهابي على مكاتب الأمم المتحدة في بغداد. فقد كان هجوماً علينا جميعنا. ويجب أن نتخذ إجراءً مصمماً ضد هؤلاء الإرهابيين الحقيرين. والآن أهم من أي وقت مضى أن يظهر جميع أعضاء المجتمع الدولي الإرادة السياسية لاتخاذ تدابير قوية لمكافحة الإرهاب وبناء القدرة اللازمة لتنفيذها. وفي نفس الوقت، ينبغي استطلاع سبل أكثر فعالية لضمان سلامة موظفي الأمم المتحدة وموظفي المساعدة الإنسانية.

إنشاء نظام عدالة جنائية عالمي لوضع نهاية لإفلات الذين يرتكبون جرائم خطيرة من العقاب وسيلة أخرى لمعالجة الأسباب الجذرية للصراع العنيف. واليابان، التي قامت بدور محوري في دعم الجهود الكمبودية لمحاكمة الخمير الحمر، بمساعدة من الأمم المتحدة، ترحب بتوقيع مشروع اتفاق بين الأمم المتحدة وكمبوديا. وندعو الحكومة الكمبودية والأمم المتحدة إلى الإسراع بالعملية المؤدية إلى تحقيق العدالة في كمبوديا في وقت مبكر، وناشد الدول الأعضاء تقديم الدعم لهذه المحاكمات.

يسرني أن ألاحظ أن مؤتمر طوكيو الدولي الثالث المعني بالتنمية في أفريقيا اختتم بنجاح في ١ تشرين الأول/أكتوبر. وتبين عملية هذا المؤتمر، التي تحتفل هذا العام بالذكرى السنوية العاشرة لإنشائها، التزام اليابان الراسخ بالتنمية أفريقيا. ونحن فخورون لأننا واصلنا التشديد على ضرورة تقديم المساعدة لأفريقيا في وقت كان يعاني فيه المجتمع الدولي من وهن تقديم المساعدة لأفريقيا. ونأمل أن تشكل نتائج المؤتمر الثالث زحماً هاماً آخر لتحقيق مزيد من التنمية في أفريقيا.

وليتسنى تحقيق أهداف الألفية الإنمائية، يجب أن تزيد جميع البلدان المعنية الجهود التي تبذلها للوفاء بالتزاماتها والعمل على تحقيق نتائج إيجابية ملموسة. وسيكون من المؤسف إذا

وأود الآن أن أنتقل إلى المجالات الثلاثة التي يتناولها الأمين العام في تقريره عن تنفيذ الإعلان بشأن الألفية: وهي السلام والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان والديمقراطية.

وتظل إعادة الأمن إلى ربوع العراق والتشجيع على إعادة إعمارها من الأولويات في جدول أعمالنا. وترى اليابان من الأهمية بمكان أن يقدم المجتمع الدولي الدعم للعراق لكي يصبح بلداً معتدلاً وموحداً يتعايش في سلام مع البلدان المجاورة. وفي هذا السياق، نرجو بإخلاص أن يوفر مشروع القرار الجديد الجاري مناقشته الآن أساساً طيباً لتعزيز الشراكة الدولية.

أما فيما يتعلق بالسلام والأمن في شمال شرق آسيا، فإن برنامج كوريا الشمالية للتطوير النووي لا يثير أشد القلق لدى اليابان وحدها، وإنما أيضاً لدى المجتمع الدولي بأسره. ونحث كوريا الشمالية مرة أخرى على تفكيك جميع برامجها للتطوير النووي على وجه السرعة بشكل كامل قابل للتحقيق وغير قابل للرجوع عنه.

وفي الوقت ذاته، كما ذكرت وزيرة الخارجية كاواغوشي، تعترم اليابان تطبيع العلاقات الدبلوماسية مع كوريا الشمالية على أساس إعلان بيونغيانغ، وذلك بعد التوصل إلى تسوية شاملة لجميع المسائل المعلقة، بما فيها المسألة النووية، ومسألة القذائف، ومسألة الاختطاف.

في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار، تبذل اليابان، بوصفها الدولة الوحيدة التي شهدت مآسي ضخمة سببتها الأسلحة النووية، جهوداً دبلوماسية نشطة ومصممة من أجل عالم ينعم بالسلام والأمان خالٍ من الأسلحة النووية من خلال نهج واقعي وتدرجي. وسنقدم مشروع قرار في دورة الجمعية العامة الحالية معنوناً "الطريق إلى الإزالة الكاملة للأسلحة النووية". وناشد الدول الأعضاء أن تؤيد مشروع القرار تأييداً ساحقاً.

التي نبذلها لحماية وتمكين الأفراد والمجتمعات من منظور يقوم على مركزية الإنسان. وسنواصل العمل لتحقيق التوصيات التي وردت في تقرير اللجنة المعنية بالأمن البشري.

في عام ٢٠٠٥، سيجري استعراض التقدم الذي أحرز في تنفيذ إعلان الألفية. ولا تزال اليابان ملتزمة بتقديم إسهامها المناسب، وبالعمل مع الدول الأعضاء لتحقيق أهداف الإعلان.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل جامايكا.

**السيد نيل (جامايكا) (تكلم بالانكليزية):** تتفق جامايكا مع البيان الذي أدلى به هذا الصباح الممثل الدائم للمغرب، باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

يأتي استعراضنا لعمل الأمم المتحدة على مدى العام الماضي في وقت مهم في تاريخ المنظمة. فقد أتت الأحداث على مدى العام الماضي بتحديات جديدة ومسائل تتعلق بمستقبل نظامنا للأمن الجماعي. وتوفر هذه الجمعية الآن فرصة جيدة التوقيت للتقييم والتأمل، لأنه من الواضح أننا في نقطة ينبغي لنا فيها أن نفكر في إعادة تشكيل النظام الدولي.

وتهنئ جامايكا الأمين العام على قيادته في السنة الماضية وقد درسنا تقريره (A/58/1)، الذي يقدم كالعادة استعراضاً شاملاً لأنشطة الأمم المتحدة على مدى العام الماضي. وكان عاماً صعباً وحافلاً بالأحداث بالنسبة للأمم المتحدة، وهيمنت عليه شواغل قوية في ميداني السلم والأمن. وسببت الحرب على العراق خلافاً عميقاً وتحدياً لدور وأهمية نظامنا للأمن الجماعي. وما حدث أضرَّ منظمنا وبالعلاقات داخل المجتمع الدولي. ويجب أن نتعلم دروساً من هذه التجربة، أهمها أنه لا يوجد بديل آمن للتعددية أو نظامنا الجماعي، الذي يمثل الأساس للأمن الدولي. والمطلوب تعزيز فعالية هذا النظام في اتخاذ القرارات وآليات التنفيذ وتحسين

انتهت البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية تنهم كل منهما الأخرى بالافتقار إلى بذل جهود في العمل لتحقيق الأهداف والمقاصد المشتركة.

بالنسبة لتقرير الأمين العام عن إعلان الألفية (A/58/323)، لدى حكومتي بعض الملاحظات المحددة وتعمل على إعداد مذكرة لتقديمها للأمين العام وتوزيعها فيما بعد على الدول الأعضاء.

كثيراً ما تقضي الكوارث الطبيعية على الثمينة للجهود الشاقة التي نبذلها من أجل التنمية. ولذلك، فإن الحد من الكوارث أحد الشروط المسبقة التي لا غنى عنها لتحقيق تنمية مستدامة. اسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأكرر طرح اقتراح اليابان استضافة مؤتمر عالمي معني بالحد من الكوارث في إطار الأمم المتحدة، بعبارة أخرى وضع استراتيجيات جديدة للقرن الحادي والعشرين.

لتحقيق التنمية المستدامة، التعليم موضوع رئيسي آخر يجب التشديد عليه. وستواصل اليابان الترويج لعقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة وتود أن تقترح مشروع قرار في إطار هذا البند.

نحن مقتنعون أن احترام حقوق الإنسان وإقامة حكم ديمقراطي وسديد عنصران أساسيان للأساس السليم الذي يمكن أن تزدهر على أساسه المجتمعات المحترمة. بيد أن عملية تحقيق ذلك ليس عملية تلقائية وقادرة على استدامة نفسها بنفسها. فقد كانت ولا تزال تتأثر بتشكيلة كاملة من التحديات الخارجية والداخلية.

وهذه التحديات كثيرة التنوع والتعقيد إلى حد أننا نحتاج إلى نهج أكثر شمولاً واكتمالاً يضم نطاقاً واسعاً من جوانب حياتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وتروج اليابان بنشاط لإطار مفاهيمي للأمن البشري وتعزيز الجهود

وقاية مبنية على تحليل متأن وإجراءات تهدف إلى القضاء على الأسباب الجذرية.

إن عمل الأمم المتحدة قد حقق قسطا من النجاح في أفريقيا ولكن من الواضح أن تعبئة موارد أكبر ضرورية لتعزيز أسس السلم والاستقرار في حالات ما بعد الصراع. وقد تم إحراز إنجازات هامة في الوفاء بالالتزامات الإنسانية ولكن، مرة أخرى، فإن نقص الموارد يعيق عمل المنظمة وخاصة في مكافحة الأمراض الخطيرة وتوفير المساعدة الطارئة للإغاثة في حالات الكوارث وفي التخفيف من حالات النقص في الغذاء.

وفيما يتصل بالأهداف الإنمائية للألفية، نلاحظ أن تقدما محدودا تم تحقيقه ولكن يبدو أن الزخم قد فقد في بعض المجالات الهامة. أما فيما يتعلق بتنفيذ التزامات مونتيري وجوهانسبرغ، فهي تمضي بإيقاع بطيء جدا في تحقيق الأهداف التي تم وضعها في الإطار الزمني المحدد. وقد يفسر تباطؤ النمو في الاقتصاد العالمي ذلك الإيقاع بشكل جزئي ولكن من الواضح أن التضامن والالتزام السياسيين بالتعاون الإنمائي الدولي ما زال يقل كثيرا عن المستويات المطلوبة للوفاء بمتطلبات الهدف رقم ٨ من البرنامج.

ونحن نعتقد أيضا أن المساعدة الإنمائية يتم وضع شروط لها بمعايير سياسية محددة، وأن تحقيق هذه الشروط يعطى أولوية أكبر من الاحتياجات الرئيسية القائمة فيما يتصل بالحد من الفقر وتحقيق الرفاه الاقتصادي في البلدان النامية. والمشكلة الحاسمة تبقى حجم الموارد، ونحن نشي على تلك البلدان المانحة التي حققت دوما الهدف المتفق عليه للمساعدة الإنمائية الرسمية، ونحث الدول الأخرى على أن تحذو حذوها. وما زلنا نحث أيضا على أن تراعي الأولويات في التعاون الاقتصادي والإنمائي شواغل الضعف وكذلك مستويات الفقر المطلق في البلدان النامية.

تقيد الأعضاء بالتزاماتهم بموجب الميثاق وقواعد القانون الدولي.

يجب أن تكون الأمم المتحدة، من حيث المبدأ والتطبيق، ديمقراطية في اتخاذ القرارات ومنصفة في سياساتها ومبدئية في إجراءاتها ونزيهة ومحيدة وغير تمييزية في تطبيق قواعدها ومعاييرها. وأحداث ١٩ آب/أغسطس المروعة والفظيعة، التي أدناها جميعنا، تبرز أهمية الحفاظ على صورة منظمنا بوصفها منظمة جديرة بالاحترام ومحكم نزيه، يعمل لمصلحة جميع الدول والشعوب في المجتمع العالمي.

توجد بعض التفاصيل في تقرير الأمين العام مضطرون لإبداء تحفظات على تفسير سياقها وظروفها. ومن المهم أن تكون هذه المسائل متوازنة بالنسبة لأدوار الأمانة العامة والدول الأعضاء وألا تفسر المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة في بعض الحالات على نحو يعطي انطباعات مغلوبة. الفقرة ٩٥ من الوثيقة A/58/323 والفقرة ٥٩ من الوثيقة A/58/1 هما موضوع هذه الشواغل. إلا أننا نشعر بالارتياح بشكل عام لأن هذا التقرير يبين السجل المختلط لإنجازات المنظمة وانتكاساتها منذ دورتنا الماضية.

وفي ميدان نزع السلاح، نشاط الأمين العام خيبة أمله في ضعف الالتزام الدولي بمعايير نزع السلاح وبجالة الجمود في الهيئات التفاوضية. ويجب علينا جميعا أن نشعر بالقلق إزاء خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل. ولكننا نشعر بالقلق أيضا إزاء انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة التقليدية. وهذه أمور ينبغي تناولها بشكل متواز غير تمييزي يأخذ بعين الاعتبار الشواغل الأمنية لكل الدول.

وبالنسبة للإرهاب، لقد كان هناك تعاون متزايد في مكافحته طوال العام. ولكن ثمة حاجة إلى توسيع الاستراتيجية التي ينبغي ألا تقتصر على التدابير العسكرية والمالية فحسب، بل ينبغي أن تدمج أيضا مع استراتيجية

فحسب، وإنما تتعلق بالشفافية والمشاركة المفتوحة في مناخ يوفر تبادلا حرا لوجهات النظر ولعملية صنع قرار شاملة تأخذ بعين الاعتبار مصالح وآراء جميع الدول.

وينبغي أن نضع في اعتبارنا أيضا أهمية إعادة التنشيط فيما يتصل بالالتزامات السياسية للدول الأعضاء. وجزء أساسي من المشكلة التي نواجهها اليوم تنشأ عن القصور في التقيد بالتزامات الميثاق واحترام مبادئه - المساواة في السيادة بين الدول، والاحترام المتبادل للسيادة والسلم الإقليميين، وتقرير المصير، والتسوية السلمية للتراعات. وفي غياب التزام قوي بذلك، فإن شكل الهياكل والإجراءات التي توضع لن يكون هاما إذا لم تحترم الدول التزاماتها.

ولكي يعمل النظام بشكل فعال ويحظى بثقة العالم يجب على جميع الدول، دون استثناء، أن تلتزم بقواعده المشتركة. وأيضا كانت درجة القوة العسكرية أو مستوى التنمية التي تتمتع بها دولة ما يجب عليها أن تتمسك بهذا الالتزام. ولجميع الدول الحق في الأمن المتساوي والفرصة في الحصول على نصيبها من الازدهار العالمي. وجهودنا للإصلاح ينبغي أن تسعى إلى تحقيق هذه الأهداف.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل صربيا والجبل الأسود.

**السيد ساهوفيتش (صربيا والجبل الأسود) (تكلم بالانكليزية):** لقد درس وفدي تقرير الأمين العام عن عمل المنظمة باهتمام كبير. ونحن نوافق تماما على تقييم الأمين العام بأن العام المنصرم كان عاما بالغ الصعوبة وخاصة في ميدان السلم والأمن. وحقيقة الأمر أن التطورات التي وقعت خلال هذه الفترة قد وضعت المنظمة أمام تحديات هائلة.

لا يزال الإرهاب يمثل تهديدا خطيرا في جميع أنحاء العالم. وهكذا، ينبغي أن تظل مكافحة الإرهاب إحدى المجالات الرئيسية لعمل الأمم المتحدة. وتؤمن بلادي إيمانا

ونود القول أيضا إن الاحتياجات الإنمائية الشاملة وتحقيق أهداف التنمية للألفية يتطلبان أن تضطلع الأمم المتحدة بدور أهم في صياغة السياسات التي تؤثر على عملية التنمية. وتحدد تلك السياسات حاليا مؤسسة بريتون وودز التي لديها نظام إدارة لا يتيح للبلدان النامية أن تمارس إلا قدرا قليلا من التأثير. وقد نتج عن ذلك وضع سياسات رئيسية في مجال التمويل والتجارة وفقا لرؤى أيديولوجية بدلا من أن تتسق مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية وتنوع الظروف القائمة في البلدان النامية.

ولهذا السبب، فإننا بحاجة إلى أن تقوم الأمم المتحدة بممارسة نفوذ أكبر والاضطلاع بدور أكثر مركزية في تحديد السياسات التي تحكم العلاقات الاقتصادية الدولية، لأن لتلك السياسات أثرها العميق على الأمن والاستقرار في المجتمع العالمي. ونسلم بأن بعض الخطوات قد اتخذت باتجاه التنسيق ولكننا بحاجة إلى أن نذهب إلى أبعد من ذلك وأن نطور آلية في إطار الأمم المتحدة تشرف على مسائل التنمية وتضع حلولاً لمشاكل وأزمات التنمية عند نشوئها.

وقد أكد الأمين العام على الحاجة إلى الإصلاح. ونحن نؤيد عزمه على تعيين فريق رفيع المستوى من الشخصيات البارزة للنظر في هذا الموضوع ونتطلع إلى نتائج ذلك. إلا أن هذا ينبغي ألا يؤخر جهودنا لإحراز التقدم في هذه الدورة. وقد تمت الإشارة إلى الحاجة إلى إصلاح جذري، ولكننا نشك في أن ما نحتاج إليه الآن هو إصلاح جذري فنحن نعتقد أن الأمور الأساسية موجودة. ما نحتاجه هو تعديلات وتغييرات لكي نجعل الهياكل القائمة أكثر اتساقا مع مبادئ الميثاق والاحتياجات الحالية.

ويجب أن يسير الإصلاح في اتجاه تحقيق المزيد من الديمقراطية والتنشيط لدور الأجهزة الرئيسية. وينبغي أن نتذكر أن الديمقراطية لا تتمحور حول هياكل وإجراءات

الاتحاد الأوروبي في جمهورية الكونغو الديمقراطية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غرب أفريقيا حقق نتائج مثالية.

وتعد منطقتنا في العالم مثالا واضحا على ذلك في هذا الصدد. والانتقال السلس من الأمم المتحدة إلى بعثة الاتحاد الأوروبي في البوسنة والمهرسك وفر نموذجا يمكن الرجوع إليه مستقبلا. والأمثلة الإيجابية على التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا يمكن رؤيتها في بلدي كذلك. ويكفي القول في هذه المناسبة إن تلك المنظمات الإقليمية تقود اثنتين من الركائز الأربع لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

وبالنسبة لبعثة الأمم المتحدة، نشعر بالأسف لملاحظة أنه لم يرد أي ذكر في التقرير للظروف غير المرضية على أرض الواقع في مقاطعتنا في كوسوفو وميتوهيا. وتقر جميع التقارير الدورية ذات الصلة - بشأن البعثة ذاتها من الأمين العام وهيئات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى العاملة في الميدان - بأن هناك مستوى غير مقبول من العنف الموجه ضد الأقليات. لقد فشل الوجود الدولي في وضع حد لنشاطات العديد من المنظمات المتطرفة من العرق الألباني، بما في ذلك الجيش الوطني الألباني، وهو الجيش الذي أعلنته بعثة الأمم المتحدة منظمة إرهابية. والأوضاع العامة والتي تتأثر كذلك بالمستويات المرتفعة من الجريمة المنظمة - بما في ذلك الاتجار بالأسلحة والمخدرات والبشر - ربما أدت إلى أهم فشل على الإطلاق - عدم عودة اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا.

لذلك، كان من المدهش بشكل خاص عدم الإشارة في التقرير إلى مئات الآلاف من اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا في بلدي، بالرغم من أن ما يقرب من ٢٦٠.٠٠٠ شخص من الأشخاص المشردين داخليا من

راسخا بأن أفضل وسيلة لمقاومة هذه الآفة هي من خلال آلية التعاون المتعدد الأطراف والوثيق ومراعاة ضرورة احترام حقوق الإنسان وتعزيز قيم التسامح والحوار. ونحن نلتزم التزاما راسخا بالمساهمة في كل المبادرات الإقليمية والعالمية لمكافحة الإرهاب.

وفي مجال مكافحة الإرهاب، ولكن في نطاق أوسع أيضا، فإننا نؤيد تعزيز دور الأمم المتحدة في مجال منع انتشار أسلحة الدمار الشامل.

وكما يرد في تقرير الأمين العام، فإن الوضع في العراق وعملية السلام في الشرق الأوسط قد شغلا مكانا هاما في جدول أعمال المنظمة بالإضافة إلى انتباه الرأي العام العالمي في العام الماضي. وحكومي تؤيد تأييدا كاملا الجهود الدولية الرامية إلى وضع إطار زمني ملائم لإعادة السيادة إلى الشعب العراقي. وأن دورا نشطا وواضحا للأمم المتحدة في تيسير ودعم هذه العملية يوفر أفضل فرصة للنجاح. ونعتبر أيضا أنه من الحيوي إعادة خارطة الطريق في الشرق الأوسط إلى مسارها.

واسمحوا لي بأن أتناول مسألة منع الصراعات وصنع السلم وبناء السلم. التقرير المعروض علينا يعطي دليلا واضحا على العديد من الأزمات التي تتطلب انخراط الأمم المتحدة المستمر في جهود تثبيت استقرار الأوضاع في المناطق الهشة في مختلف القارات.

وتسهم بلادي حاليا في هذه الجهود في بعثة الأمم المتحدة في تيمور-ليشتي وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وهي في طريقها إلى الانضمام إلى عملية الأمم المتحدة في ليبيريا.

وبالنظر إلى أحد الجوانب المحددة لحفظ السلام وبناء السلام، أود أن أؤكد على أننا نرحب بالتعاون المكثف بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. إن التعاون الوثيق داخل

القانون في مجتمعات ما بعد الصراع، كما برز أيضا في المناقشة الأخيرة في مجلس الأمن حول هذا الموضوع. وسمحوا لي بأن أكرر في هذا الصدد أن صربيا والجبل الأسود تلتزم التزاما كاملا بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

وبالنسبة لمتابعة مؤتمر قمة الألفية، أود أن أشير إلى أن التقييم الوارد في تقرير الأمين العام بأن الأهداف يمكن بلوغها إذا، في الفترة قبل حلول عام ٢٠١٥، أبقينا على الزخم الذي بدأناه خلال السنوات الثلاث الماضية وزدنا عليه. والتنفيذ الناجح في الوقت المناسب لهذه الأهداف لن يمثل إسهاما عظيما في مكافحة الفقر المدقع وتوفير احتياجات الإنسان الضرورية فحسب، بل سيستهدف بعض الأسباب الرئيسية للتوترات والصراعات المسلحة، كذلك التعصب والإرهاب.

إن الجهود لتحقيق الأهداف تدعو إلى شراكة جديدة، تشمل المسؤوليات المتبادلة. ولا يمكن لهذه الأهداف أن تتحقق إلا إذا تم دعم الجهود في البلدان النامية من قبل تلك البلدان التي لديها وسائل توفير المساعدة الإنمائية الرسمية، وتخفيف عبء الديون، والوصول إلى الأسواق، وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر.

وندعم دعما كاملا التنفيذ المتكامل والمنسق لنتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية ومؤتمرات القمة ومتابعة نتائجها حيث يمثل مفهوما جديدا وشاملا يتناول قطاعات عريضة. ونرى أهمية كبرى لنتائج الفريق العامل المخصص الذي أنشئ للنظر في مجمل آلية عملية متابعة هذه المؤتمرات ومؤتمرات القمة، وخاصة فيما يتعلق بتبسيط وتحسين كفاءة منظومة الأمم المتحدة وتوحيد جهودها في هذا الصدد.

وتعلق حكومتي أهمية كبرى على عقد حدث سياسي رئيسي في عام ٢٠٠٥ لاستعراض التقدم المحرز في

كوسوفو وميتوهيا الذين ما زالوا يقطنون في صربيا والجبل الأسود، غير قادرين على العودة إلى ديارهم.

بالإضافة إلى هذه الحالة المثبطة للعزيمة، لا بد لي أن أضيف إن صربيا والجبل الأسود تستضيف ٤٠٠ ٠٠٠ لاجئ تقريبا - حوالي ٦٥ في المائة منهم من كرواتيا والعدد الباقي من البوسنة والهرسك. ومع ذلك، هناك اختلاف كبير في نسبة العائدين لهذين البلدين: فنصف الأعداد الكلية للاجئين من البوسنة والهرسك عادوا إلى ديارهم بينما لم يستطع إلا أقل من خمس اللاجئين من كرواتيا أن يفعلوا ذلك.

وبينما ندرك بأن مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ينسحب من المنطقة، ينبغي ألا يعني ذلك بأن كل الاهتمام الدولي باللاجئين في المنطقة يجب أن يتوقف. وعلى النقيض من ذلك، يجب أن يستمر. فمن جانبنا، نشارك في الجهود الثنائية مع البلدين المجاورين المذكورين أعلاه لتيسير عودة اللاجئين.

وأود أن أشدد على تأييد صربيا والجبل الأسود الكامل للمشاركة المعززة من الأمم المتحدة للنهوض بحقوق الإنسان. ونرحب بحقيقة أنه، في العام الماضي، انضم عدد كبير من الدول، بما فيها بلدي، إلى العديد من صكوك حقوق الإنسان الدولية. ويسعدني أن أتمكن من الإشارة إلى أن صربيا والجبل الأسود صدقت على ست اتفاقيات من الاتفاقيات السبع، وخمسة من البروتوكولات الاختيارية الوارد ذكرها في التقرير. وتلك الحقيقة، مقرونة بالتطور الكامل لحقوق الإنسان في البلد، أدت إلى إنهاء ولاية الممثل الخاص للجنة حقوق الإنسان الذي يرصد التطورات في المنطقة.

وفي هذا السياق، سيكون من الصعوبة المبالغة في أهمية التركيز المتزايد للأمم المتحدة على النهوض بحكم

إن وفد بلادي يود أن يقدم بعض الملاحظات على ما ورد في تقرير الأمين العام بشأن أعمال المنظمة وقمة الألفية والتي تلخص بما يلي.

أولاً، إن الكويت تتفق مع الأمين العام على أن الحرب ضد العراق وتحريرها من النظام البائد كان تحدياً لمبدأ الأمن الجماعي، وأنه لا غنى عن دور الشرعية الدولية الممثلة في الأمم المتحدة للحفاظ على الأمن الجماعي وحفظ السلم والأمن الدوليين، وهو أمر تشدد عليه الكويت وتؤمن به بقوة. إلا أن الحقيقة التي يرى وفد بلادي بأنه من الصعب إغفالها هي أن الحرب ضد العراق لم تكن أول تحدٍ لمبدأ الأمن الجماعي وشرعية الأمم المتحدة، بل إن هناك حوادث وحروباً تاريخية لا يمكن إغفالها كانت تمثل تحدياً سافراً لشرعية منظماتنا بدءاً من الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، والاحتلال العراقي للكويت، واستخفاف نظام صدام حسين بقرارات الشرعية الدولية على مدى اثني عشر عاماً وانقسام المجتمع الدولي حول كيفية ردع هذه الانتهاكات.

وفي هذا السياق يرى وفد بلادي أنه لدينا الآن فرصة ذهبية لدعم مصداقية وهيبة شرعية الأمم المتحدة من خلال دعم الجهود التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة لتحقيق التوافق الدولي حول أفضل السبل لمساعدة الشعب العراقي لاستعادة سيادته وإعادة إعمار بلده.

ثانياً، لاحظ وفد بلادي أن تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة استعرض وبسلسلة تاريخية دقيقة تطورات الوضع في العراق بجوانبه السياسية المختلفة، وشرح جهود المنظمة في مجال إيجاد حل سلمي للقضايا الخاصة بهذا الموضوع، إلا أنه لم يتطرق إلى جهود الأمم المتحدة في متابعة قضية الأسرى الكويتيين، وهي القضية التي كان النظام البائد في العراق يستخف بها ويتهرب من التعاون لحلها رغم

تنفيذ الالتزامات الواردة في إعلان الألفية ونتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي.

وأود أن أختتم بالقول إننا نرحب بمبادرة الأمين العام لتقييم محسوب بشأن كيفية تأثير أحداث العام الماضي على الأمم المتحدة. في الواقع، أن الدول الأعضاء بحاجة إلى الانخراط بنشاط في عملية تقييم نوع المنظمة التي ستصبح قادرة على التكيف بشكل أفضل للمساهمة في تحقيق الاستقرار الدولي، حتى تستمر في العمل كأداة مركزية متعددة الأطراف في التعاون العالمي في الأعوام القادمة.

وتنتقل إلى نتائج وتوصيات فريق الشخصيات البارزة الذي ينوي الأمين العام تعيينه لمناقشة إصلاح الأمم المتحدة.

**السيد العتيبي (الكويت):** أود في مستهل هذه الكلمة أن أشيد بالجهود المميزة والدؤوبة التي يقوم بها الأمين العام للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان، في أدائه للمسؤوليات الجسيمة الملقاة على عاتقه في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والإنسانية، ولقيادته الحكيمة رغم جسامه وصعوبة التحديات التي يواجهها حالياً.

لقد أطلع وفد بلادي على تقرير الأمين العام المتعلقين بالبند ١٠ الخاص بتقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة والبند ٦٠ الخاصة بمتابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية. وسنحاول في هذا البيان أن نكون منسجمين في طرحنا مع التوجه العام الرامي إلى ترشيد وإصلاح عمل الجمعية العامة وذلك من خلال التركيز على بعض المسائل ذات الأولوية حرصاً على عدم تكرار موقف الكويت من مجمل القضايا المتعددة التي شملتها تقارير الأمين العام، حيث أن الجمعية العامة قد استمعت وأطلعت على موقف بلادي من مجمل هذه القضايا من خلال ما ورد في كلمة الكويت في المناقشات العامة.

راسخا. والمطلوب الآن تغليب الإرادة السياسية للسلام على الإرادة الذاتية والمصالح الضيقة.

إن وفد بلادي يعتقد بأن متابعة تنفيذ نتائج وأهداف قمة الألفية الآن خاصة في مجال الإصلاح والتنمية والقضاء على الفقر يجب ألا يستند إلى التقارير الدورية التي تصدر خلال فترات قصيرة لا سيما أن إعلان قمة الألفية مضى عليه ثلاث سنوات فقط، وفهمنا هو أن الأهداف المتوخى تحقيقها تتعلق بمنظور استراتيجي بعيد المدى لتفعيل دور للأمم المتحدة في القرن الجديد مع ارتباطه بخطوات تنفيذية وعملية محددة. لذلك فإننا نرى أن تنفيذ هذه الأهداف يجب أن يكون محور أي نشاط تقوم به المنظمة في المرحلة القادمة دون الحاجة إلى الدخول في دائرة التقارير المتكررة بين فترة وأخرى. وأنا نتفق هنا مع التوجه الداعي إلى وضع حدود زمني محدد لإجراء مراجعة شاملة لما تم تنفيذه من أهداف قمة الألفية وما هو متوقع ومطلوب تنفيذه في السنوات التي تلي المراجعة وذلك لتكون عملية المتابعة من قبلنا أسهل وأكثر انتظاما ودقة. وفي هذا الصدد نرحب بعقد المراجعة الشاملة حول مدى تنفيذ أهداف قمة الألفية في عام ٢٠٠٥.

وفي الختام نود أن نؤكد على دعمنا لمبادرة الأمين العام لتشكيل فريق عمل رفيع المستوى لمراجعة المسائل المتعلقة بتعزيز دور المنظمة وتقديم توصيات في هذا الشأن إلى الجمعية العامة. ونؤمن هنا بأن عملية الإصلاح هي عملية مستمرة لضمان الحفاظ على فعالية الأمم المتحدة باعتبارها الحفل الدولي الأمثل للعمل الجماعي المتعدد الأطراف.

**السيد نامبييار (الهند)** (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب لكم سيدي الرئيس عن تقدير حكومتي للكفاءة العالية التي تديرون بها هذه الدورة.

صدور أربعة قرارات من مجلس الأمن في إطار الفصل السابع بشأنها. كما أن التقرير لم يشير إلى آخر التطورات التي وصلت إليها هذه القضية الإنسانية والمتمثلة في اكتشاف المقابر الجماعية التي تم فيها دفن هؤلاء الأسرى الأبرياء بعد قيام النظام البائد بقتلهم مع رعايا الدول الأخرى، وهو الذي كان ينكر وجودهم لأكثر من اثني عشر عاما، عاشت خلالها الكويت وأهالي الأسرى معاناة إنسانية لا يمكن وصفها ولا يمكن أن يشعر بها إلا أبناء الشعب العراقي أنفسهم الذين عانوا من بطش واضطهاد النظام السابق. لقد كنا نأمل من الأمين العام والمسؤولين في الأمانة العامة عدم إغفال الإشارة إلى هذه القضية الإنسانية الهامة وتطوراتها المؤسفة خاصة وأن التقارير السابقة للأمين العام عن أعمال المنظمة كانت تشير إليها بشكل دوري ومباشر، وكذلك الأمر بالنسبة لقضية الممتلكات الكويتية.

وفي هذا السياق، لا يفوتنا أن نعبر عن تقديرنا لأعضاء مجلس الأمن والمنسق الرفيع المستوى السيد يولي فورنتسوف، ومجلس التعاون الخليجي، والجامعة العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وحركة عدم الانحياز، للمواقف المشرفة التي تضمنتها البيانات الختامية التي صدرت عنهم مؤخرا والتي أدانت بشدة قتل الأسرى الكويتيين من قبل النظام البائد وطالبت بتقديم المسؤولين عن هذه الجريمة إلى العدالة.

وثالثا، لقد استنتج وفد بلادي من خلال القراءة المتأنية لتقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة وعن متابعة تنفيذ نتائج قمة الألفية أن هناك اتفاقا عالميا أظهره الأمين العام في هذين التقريرين بشأن الربط بين عملية التنمية والقضاء على الفقر من جهة، وبين ضمان تحقيق الأمن والسلم الدوليين من جهة أخرى، والذي أصبح في اعتقادنا الآن - ونتيجة لطبيعة القضايا العالمية التي نشهدها - مبدأ

العراق. ونعتقد أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تقوم بدور حاسم في عملية إعادة التعمير في المجالين السياسي والاقتصادي في العراق.

ولقد ركز الأمين العام بحق في تقريره على الأخطار الصعبة التي يمثلها الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل. وهذه الأخطار حقيقية ووشيجة، ولا يمكن تجاهلها. لقد كان النهج الاستباقي الذي اتبعته الأمم المتحدة في مكافحة خطر الإرهاب في العالم واضحا في أعمال لجنتي مجلس الأمن المنشأتين بموجب القرارين ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٢٦٧ (١٩٩٩) المتعلقين على التوالي بمكافحة الإرهاب وبطالبان والقاعدة. بيد أنه نظرا لزيادة إمكانيات الشبكات الإرهابية للوصول وقدراتها على تعطيل عمل المجتمعات المنهجي وعلى تعريض حياة ومعيشة أعداد غفيرة من الناس في أرجاء العالم للخطر، تدعو الحاجة إلى أن يعجل المجتمع الدولي، باتخاذ تدابير عملية وواقعية، من خطى إجراءاته الجماعية لمواجهة التحدي الذي يشكله الإرهابيون ومن يكفلونهم.

ولقد أشار الأمين العام إلى الهجمات الإرهابية الجديدة التي وقعت في مختلف أجزاء العالم. ولا تؤدي تلك الأحداث إلا إلى تعزيز الرأي الذي يفيد بعدم حصانة أي دين من هذه الهجمات. وليس ثمة ما يربط أي دين معين بالإرهاب. وكذلك لا يمكن استخدام أي تسويق سياسي أو إقليمي أو ديني أو أيديولوجي لتبرير قتل الأبرياء من الرجال والنساء والأطفال في الهجمات الإرهابية.

وأكد الأمين العام في تقريره على ضرورة مكافحة الإرهاب وفي الوقت نفسه ضمان الامتثال التام لحقوق الإنسان والقوانين الدولية الأخرى المعمول بها. ونعرب عن موافقتنا التامة على هذا الرأي. ولكن من الأهمية بمكان بقدر متساو ملاحظة أن الدول مسؤولة عن أعمالها بما عليها من التزامات قانونية والتزامات أخرى، دولية ومحلية، على حد

لقد قدم الأمين العام تقريرا شاملا (A/58/1) عن أنشطة المنظمة خلال السنة الماضية. وقدم أيضا تقريرا هاما (A/58/323) عن تنفيذ إعلان الألفية. وخلال المناقشة العامة التي جرت في الأسبوع الماضي والأسبوع السابق له، أكد كثيرون من قادة العالم على أن أحداث الأسابيع القليلة الماضية، ولا سيما الأحداث التي وقعت في العراق، قد عرضت بعض الافتراضات الأساسية التي تحكم عمل هذه المنظمة للاهتزاز. وبعض تلك التطورات لم تلق بظلال فحسب على شرعية المنظمة العالمية بصفتها الهيئة التي تمثل أمانا واهتمامات المجتمع الدولي كله، وليس مجرد جزء منه، ولكنها فتحت من جديد المناقشة على نطاق أوسع بشأن المسار الذي يجب أن تسلكه المنظمة في المستقبل. واتفق مع رأي الأمين العام ومفاده أن المنعطف الحالي يمثل تحديا وفرصة للمجتمع الدولي، على حد سواء، لكي يتصدى بطريقة مفيدة للحاجة إلى إجراء إصلاحات عاجلة في مؤسسات الأمم المتحدة وعملها.

ونشيد إشادة خاصة بالجهود المتفانية والمخلصة التي بذلها الفقيد سيرجيو فييرا دي ميللو باسم الأمم المتحدة للمساعدة في عودة الحياة الطبيعية إلى العراق. لقد خدم السيد سيرجيو فييرا دي ميللو وزملاؤه الذين ضحوا بحياتهم في العراق بتاريخ ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣ متبعين أرقى التقاليد المعمول بها في مجال الخدمة المدنية الدولية، وتعد وفاتهم خسارة فادحة لا تستطيع المنظمة أن تعويضها. ونعرب عن خالص تعازينا على وفاتهم بقدر ما نشجب الهجوم الإرهابي الأحمق الذي وقع على مقر الأمم المتحدة في العراق.

وتؤيد الهند طلب الأمين العام لاستعادة السيادة الكاملة إلى الشعب العراقي في وقت مبكر. ونأمل أن يتم قريبا تهية الظروف المطلوبة، بما في ذلك اتخاذ التدابير الأمنية والسياسية الملائمة، لكي تشارك الأمم المتحدة بنشاط في

وفي السنوات الأخيرة، لجأ مجلس الأمن بشكل متزايد إلى استخدام الجزاءات باعتبارها أداة لتعزيز وصون السلم والأمن الدوليين. ونحن نوافق الأمين العام تماماً على أن الجزاءات وإن كانت تزيد من الضغط على الأهداف المزمعة، ينبغي ألا تؤثر سلباً على السكان المدنيين الأبرياء أو دول ثالثة. وفي هذا السياق، فإن عمليات إنترلاك وبون-برلين وستوكهولم كانت إسهاماً قيماً في تحسين صكوك الجزاءات الدولية. ونرى أنه لا بد من بذل جهد مماثل لزيادة تحسين الجزاءات ضد المجموعات الإرهابية والأطراف الفاعلة من غير الدول.

لقد أعلن الأمين العام لدى تقديم تقريره عن أعمال المنظمة (A/58/1) في مستهل المناقشة العامة، عن نيته إنشاء فريق رفيع المستوى من الشخصيات البارزة، توكل إليه مهمة استعراض وتقديم التوصيات بشأن تعزيز الأمم المتحدة من خلال إصلاح مؤسساتها وعملياتها. وكل المتكلمين في المناقشة العامة تقريباً قد رحبوا بمبادرة الأمين العام. ونحن نؤكد دعمنا للأمين العام في جهوده للمبادرة بعملية إصلاح بعيدة المدى للمنظمة، ومؤسساتها وعملياتها. ونحن على استعداد للتعاون مع الدول الأعضاء الأخرى لمواصلة جهود الأمين العام في هذا الصدد.

وأشار الأمين العام إلى أنه ينبغي أن يوفر مجلس الأمن أوسع دعم ممكن لقراراته وإجراءاته، وأن ذلك لن يتحقق إلا إذا أدرك أنه يمثل المجتمع الدولي بشكل عريض ووعى حقائق الجغرافيا السياسية في عالمنا المعاصر. وقد استرعى الانتباه أيضاً إلى أن توسيع عضوية مجلس الأمن ظلت مدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة لأكثر من عقد من الزمان. ولكي تصبح قرارات الجمعية العامة بوجه عام ومجلس الأمن بوجه خاص ذات مصداقية دولية، بل ومشروعية، فإن توسيع عضوية المجلس تصبح حتمية. وينبغي أن يتم التوسيع على المستويين الدائم وغير الدائم ليشمل

سواء. وكل دولة عضو في الأمم المتحدة على دراية تامة بهذه الالتزامات. وحكومات الدول الأعضاء التي تشكل جزءاً من نظم ديمقراطية تجدد أيضاً أن سياساتها تخضع لفحص دوري يقوم به شعبها، حيث أنها مسؤولة أمامه في نهاية المطاف. ومن جهة أخرى، فإن التأكيد بقدر غير ملائم على هذا المجال قد تستخدمه الأطراف الفاعلة غير التابعة للدولة كوسيلة غير مقصودة ثم تحاول تحاشي المسؤولية عن أعمالها. بيد أنها تضع - على نحو غير متعمد - الدول الأعضاء التي تمثل للقانون والجماعات الإرهابية الخارجة على القانون على مستوى واحد. ولا بد لنا أن نتذكر أن هذه الجماعات والموالين لها لا يخضعون للمساءلة أمام أحد عن الأعمال الإرهابية الغبية التي يرتكبوها وانتهكواهم لأهم حقوق الإنسان الأساسية وبالتحديد، الحق في الحياة.

ولقد أشار الأمين العام إلى أنه حدث خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية منذ انعقاد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لتزع السلاح، تحرك ضئيل إلى الأمام بشأن قضايا نزع السلاح المتعددة الأطراف. وسعت الهند دائماً لتحقيق هدف نزع السلاح الشامل استناداً إلى مبادئ العالمية وعدم التمييز والامتثال الفعال. ونؤكد بقوة على أنه يتحتم السماح لمؤتمر نزع السلاح ليقوم بدوره المخول له بصفته الهيئة التفاوضية الوحيدة المتعددة الأطراف لتزع السلاح.

كما أكد الأمين العام في تقريره على الخطر المتزايد المتمثل في وقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي الإرهابيين. ولقد قدمت الهند، إدراكاً منها لهذا القلق مشروع قرار بعنوان "تدابير لمنع الإرهابيين من حيازة أسلحة الدمار الشامل"، اعتمد بالإجماع بصفته القرار ٨٣/٥٧. ونقترح تقديم نص مستكمل لمشروع ذلك القرار خلال الدورة الحالية للجمعية العامة لكي يعتمد بدعم من جميع من يعينهم الأمر.

وفي أكثر من مناسبة، أثار الأمين العام مسألة عضوية اللجنة، و"مسؤوليات وامتيازات" أعضاء اللجنة، والحاجة إلى مدونة سلوك ممكنة للأعضاء. ولم يقنعنا ذلك. ففي رأينا، إن هذه الوصفات تمس صميم مبدأ المساواة في السيادة بين الدول الأعضاء الذي ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة. كما أعربنا عن قلقنا إزاء تسييس لجنة حقوق الإنسان. والمعايير الانتقائية للعضوية إنما تزيد من حدة التسييس، بدلا من أن تخففه. وفي النهاية، يمكن التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان، والمسؤولين عن تلك الانتهاكات، بإشراكهم وإدخالهم في إطار اللجنة، وليس بتركهم خارجها.

ونحن نرحب بملاحظة الأمين العام أن "الصلة بين الفقر ومعاناة المظالم وبين الإرهاب لا تعدو أن تكون صلة غير مباشرة ولا تشكل مبرراً للإرهاب" (A/58/1، الفقرة ٥). ونرحب أيضا بازدياد ممارسة مجلس الأمن لطلب التقارير عن تقييم الآثار الإنسانية لأنظمة الجزاءات الحالية وفي المستقبل.

ويسعدنا أن نلاحظ أن المفاوضات بين الأمم المتحدة وكمبوديا قد توصلت إلى نتيجة إيجابية تمثلت في مشروع اتفاق جرى التوقيع عليه في بنوم بنه بتاريخ ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٣.

ونلاحظ أن اللجنة المخصصة المعنية بمحاصنات الدول وممتلكاتها من الولاية القضائية قد نجحت في تسوية جميع المسائل المعلقة بشأن مشاريع مواد الحصانات من الولاية القضائية التي اعتمدها لجنة القانون الدولي في عام ١٩٩١. وبالنظر إلى أهمية مشاريع تلك المواد وقدرتها على الإسهام في تطوير القانون الدولي، نرى أنه من الملائم أن نعتمدها باعتبارها صكاً ملزماً من الناحية القانونية. وشواغلنا إزاء استخدام أساليب إرهابية عبر الحدود معروفة تماماً. فالدول

البلدان التي تمثل قطاعات هامة من سكان العالم، أو تطلعات اقتصادية أو قيما والتزامات سياسية بالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة. وينبغي أن نستفيد من الفرصة التي تتيحها لنا اقتراحات الأمين العام والتجاوب الذي يبديه عدد كبير من الدول الأعضاء مع هذه الفكرة، لكي نسير قدما من أجل تعددية الأطراف وصنع القرارات جماعيا على الصعيد الدولي.

وخلال الدورة الحالية للجمعية العامة، يتطلع وفدي إلى تعزيز جدول الأعمال من أجل مزيد من التغيير في المنظمة. وقد دعت الجمعية العامة إلى تقديم تقارير بشأن عدد من المقترحات، ونحن على استعداد لأن ندرسها بنشاط في المنتديات الحكومية الدولية ذات الصلة.

ونود أن نعرب عن ارتياحنا للدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تنسيق المساعدات الإنسانية. وعملية النداء الموحد تشكل أداة مفيدة، ونعتقد أن العملية الجارية لزيادة تعزيزها ينبغي أن تفضي إلى توفير المزيد من التمويل الكافي لحالات الأزمات الإنسانية. وفي الوقت نفسه، نشعر ببعض القلق للالتباس في ولاية المنظمات التابعة للنظام الإنمائي الذي حدث في السنوات الأخيرة. وتخفيف المعاناة الإنسانية حتمي أخلاقيا، ووكالات الأمم المتحدة تتمتع بميزات نسبية معينة في تنفيذ وإيصال المساعدات الإنسانية. غير أن اللجوء إلى هذه الوكالات ينبغي ألا يكون على حساب المساعدات الإنمائية، لأن ذلك ينم عن قصر نظر ويأتي بعكس المراد. ومن واجب عناصر منظومة الأمم المتحدة ذاتها أن تكفل ألا يحدث ذلك، بغض النظر عن مناخ التنافس الحالي.

وعلى مر السنين، تزداد أهمية لجنة حقوق الإنسان بوصفها المنسق لمعالجة قضايا حقوق الإنسان. ولذا، فقد حظي تحسين كفاءة تلك اللجنة وأساليب عملها باهتمام الدول الأعضاء في الآونة الأخيرة، وسيستمر هذا الاهتمام.

إن إعلان الألفية يقوم على رؤية للتضامن العالمي. وتمثل الأهداف الإنمائية للألفية ميثاقاً عالمياً يجمع بين الدول الأعضاء كافة، المتقدم منها والنامي. ويلاحظ أن الأمانة العامة اعتمدت استراتيجية أساسية لدعم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويتمثل أحد العناصر الثلاثة لهذه الاستراتيجية في رصد التقدم المحرز على المستوى القطري. وقد تم إعداد ٣٧ تقريراً قطرياً عن الأهداف الإنمائية للألفية، فيما ينتظر إنجاز ٦٠ تقريراً آخر بحلول نهاية هذا العام.

بيد أن أياً من التقارير الـ ٩٧ هذه لا يغطي بلداً متقدماً. والسؤال الذي لا بد من طرحه هو ما السبب وراء ذلك. ويلاحظ أيضاً أن الأمين العام يرى ضرورة تشجيع البلدان المتقدمة على العمل من خلال منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وسواها من المحافل من أجل الاتفاق على مهل زمنية محددة لتنفيذ التعهدات التي قطعتها على نفسها بشأن الهدف الإنمائي ٨ للألفية، مقارنة بالرقم المستهدف بعام ٢٠١٥ والمتعلق بالأهداف السبعة الأولى من أهداف الألفية. لقد اعتمد إعلان الألفية في إطار عالمي. وإذا كان إعلان الألفية وتعهداته المحددة بمهل زمنية للأهداف الإنمائية السبعة الأولى للألفية قد قبلتها الأمم المتحدة وهي تخضع لرصدها، فلم لا يمكن إذن للهدف الإنمائي الثامن للألفية أن يشمل بنفس التعهد المحدد زمنياً وأن يخضع لعملية رصد مماثلة من جانب الأمم المتحدة؟

لقد أفصح الأمين العام بوضوح عن رأيه بأن نجاح الأهداف الإنمائية للألفية أو فشلها مرهون بتنفيذ التعهدات التي أخذتها البلدان المتقدمة على عاتقها. وإذا ما أريد للمنظمة أن تنجح في اختبار الإنصاف والتمثيل في أداؤها، فإننا نحث البلدان المتقدمة النمو على إعداد تقارير على المستوى القطري وعن التقدم المحرز بشأن الالتزامات التي قطعتها تلك البلدان على نفسها إزاء البلدان النامية في ما يتعلق بتحقيق أهداف الألفية الإنمائية.

التي ترعى مثل هذه الأنشطة الإرهابية مسؤولة بموجب القانون الدولي.

وأشير الآن بإيجاز إلى تقرير الأمين العام بشأن تنفيذ ومتابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية (A/58/323). إذ يشير التقرير إلى أن مسألة ما إذا كان العالم يسعى إلى بناء العولمة الأكثر شمولاً وإنصافاً التي دعا إليها إعلان الألفية، لا تزال مطروحة. كما يؤكد التقرير، عن حق، أنه ليس من قبيل المغالاة القول إن نجاح أو فشل الأهداف الإنمائية للألفية يتوقف على وفاء البلدان المتقدمة النمو بالتزاماتها في مجالات التجارة وتخفيف الديون والمساعدات.

ويذكرنا الأمين العام بأن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يتطلب رداً جماعياً على التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي في مجال التنمية. والتحدي المائل أمامنا هو ترجمة الالتزامات المتعهد بها إلى عمل ملموس كما يمكن تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. والمطلوب هو زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي بنسبة ٣ في المائة بشكل مستدام وعلى أساس واسع النطاق لتحقيق هدف خفض نسبة من يعيشون على أقل من دولار في اليوم لكل منهم إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. ويقدر أن ثمة حاجة إلى ٥٠ بليون دولار إضافية في العام للمساعدات الإنمائية الرسمية وحدها. وإن تحرك المفاوضات التجارية إلى الأمام كما تتناول الشواغل الرئيسية للبلدان النامية، وخاصة زيادة فرص وصول منتجات البلدان النامية ذات الفائدة التصديرية إلى الأسواق، وتفعيل المعاملة التفضيلية الخاصة للبلدان النامية، هي خطوات مطلوبة على وجه الاستعجال بغية تحقيق الأهداف الإنمائية للتنمية.

ونشعر بخيبة أمل إزاء إخفاق المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية في كانبكون في الخروج باتفاق يراعي مصالح البلدان النامية وشواغلها.

تخصيص اعتمادات كافية في الميزانية تلي احتياجات البرامج والأنشطة بموجب ولاياتها. ونظرا للآثار الطويلة الأمد المترتبة على هذه المسألة بالنسبة للمنظمة، ثمة حاجة إلى التصدي لها بعجالة، لكننا نحتاج أيضا إلى تجنب النتائج المتسرعة وغير الناضجة.

وفي مجال الإصلاحات الجارية، نقدر الجهود المبذولة لتحسين خدمات الجمعية العامة، وإعادة تركيز أنشطة الإعلام والإصلاحات الواسعة النطاق التي جرت في إدارة الموارد البشرية. وتم تخصيص استثمارات ضخمة لتعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات القائمة في المنظمة. وفي حين أن بعض النتائج بدأت تظهر، فإننا نتطلع إلى عائدات تتناسب مع حجم تلك الاستثمارات.

إن أهمية الدورة الحالية تكمن أيضا في أن الجمعية العامة سوف تنظر في الميزانية العادية للمنظمة لفترة السنتين المقبلتين. ونحن نرحب بعرض الميزانية العامة في إطار الميزنة القائمة على النتائج. ونأمل أن يؤدي المضي في تطوير أدوات الميزنة القائمة على النتائج إلى مساعدة المنظمة على تبرير الموارد اللازمة لبرامجها وأنشطتها بصورة أفضل وتحسين نظام الخضوع للمساءلة فيها.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل النمسا.

**السيد فانسلتر (النمسا) (تكلم بالانكليزية):** تضم النمسا صوتها إلى البيان الذي أدلت به إيطاليا نيابة عن الاتحاد الأوروبي، وتود أن تركز فقط على بضع نقاط. أولا وقبل كل شيء، يثني وفدي على تقرير الأمين العام عن تنفيذ إعلان الألفية وعن أعمال المنظمة. فهما يشكلان أساسا ممتازا للمناقشتنا.

لقد طلب الأمين العام في تقريره عن تنفيذ إعلان الألفية وضع نظام أمني جماعي عادل ومتساوق يقوم على

وثمة بعض الأسئلة التي تطرح نفسها بشأن أحد أهم العناصر الاستراتيجية الأساسية للأمانة العامة. إن الافتقار إلى إجابة مرضية عن هذه الأسئلة لا ريب في أن من شأنه أن يجيد المنظمة عن مصداقية الاضطلاع بالرصد. وثمة أسئلة أخرى تطرح نفسها أيضا بشأن عنصر آخر من عناصر استراتيجية الأمانة العامة. فالأمين العام أطلق في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر من السنة الفائتة حملة تتعلق بأهداف الألفية الإنمائية. وهذه الحملة تسعى إلى بناء ائتلافات في البلدان النامية تشجع الحكومات على تنفيذ سياسات لمصلحة الفقراء.

إنني أتكلم هنا باسم بلد وحكومة وشعب يجمعهم ائتلاف واحد لأداء مهمة أساسية واحدة. هذه المهمة هي استئصال الفقر ورفع مستوى معيشة سكاننا. أما بالنسبة لحكومة الهند المنتخبة ديمقراطيا، فلا يمكن أن يكون ثمة هدف أسمي ولا غاية أنبل من استئصال الفقر.

إذن ما هو الائتلاف الذي سوف تبنيه الأمانة العامة؟ وما هي أنشطة الدعوة التي ستضطلع بها؟ هل ترغب الأمانة العامة في أداء دور مسجل النقاط أم دور الضمير؟ بيد أن هذين الدورين لم تنط الدول الأعضاء أيا منهما بالمنظمة، ولا الميثاق فعل ذلك. أما فيما يتعلق بالسعي إلى أداء دور أوسع في مجال الدعوة ضمن إطار المجتمع المدني الأوسع، فيجب إدراك أن هذه في أفضل الحالات أدوار عادية قد يسعى جهاز الأمم المتحدة الإداري إلى التأثير عليها، مع الحفاظ على الاتصالات مع جهات التفاعل الرئيسية داخل الدول الأعضاء.

وخلال هذه الدورة سوف نعمل بنشاط إلى متابعة إصلاح عملية التخطيط والميزنة. ونحن مدركون لأهمية الإصلاح، لا في إضفاء عنصر الكفاءة والجوهر على العملية نفسها فحسب، بل أيضا في تحسين الآليات التي تكفل

مستعدون للعمل مع جميع الشركاء المعنيين لتولي تنفيذ مقترحات الإصلاح التي صدرت عن الأمين العام.

لقد أحرز إصلاح الأمانة العامة تقدما جوهريا جديرا بالثناء في ظل قيادة الأمين العام. وترحب النمسا بهذا التطور الإيجابي، لكنها لا تزال ترى إمكانية المزيد من التحسين. وفي الوقت نفسه، علينا نحن الدول الأعضاء أن نفي بالتزامنا إزاء كفالة نمط من التعددية يكون أكثر فعالية وكفاءة.

إن دور الجمعية العامة يقع في صلب عمل المنظمة بوصفها الهيئة العالمية التي يتمتع فيها كل بلد بالتمثيل على قدم المساواة. ومن سوء الطالع أن هذا الجهاز الذي أسهم بقدر كبير في إنشاء القواعد والمعايير الدولية، قد شهد تدنيا في أهميته. فالمناقشات المكررة والمطولة، فضلا عن جدول أعمال مثقل بالبنود، تعيق تشغيله السليم. وبالتالي فإن النمسا تؤيد تأييدا تاما جهودكم، سيدي الرئيس، لتنشيط الجمعية.

وقد تعرض المجلس الاقتصادي والاجتماعي للانتقاد بسبب عدم الاضطلاع بدوره بوصفه الهيئة الرئيسية القائدة والتنسيقية في ميدان التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويمثل تنشيط المجلس الاقتصادي والاجتماعي من خلال إجراء استعراض لدوره وأساليب عمله مجالا تعلق عليه النمسا أيضا أهمية كبيرة.

ويتناقض تكوين مجلس الأمن في الواقع مع الوقائع الجيوسياسية للقرن الذي نعيش فيه. فهو لا يعكس العدد المتزايد من الأعضاء أو التوازن الإقليمي الضروري. وبالتالي فإن الكثيرين يتصورون عملته لصنع القرار بوصفها تفتقر إلى الشرعية. وفي رأينا، فإن هذا النقاش ليس عمّن يجب أن يمثل في المجلس فحسب، وإنما عن كفالة أن يكون صنع القرار هناك في مصلحة السلام العالمي والأمن العالمي. وفي

فهم مشترك لما تمثله التهديدات الكبرى الجديدة اليوم وما يجب أن تكون ردودنا الجماعية عليها. ومن الأهمية بمكان في رأينا أن نضع الإنسان في صلب هذه المناقشة.

الأمن، كما نراه هو أمن الإنسان. وهو قد ينطوي على تهديدات لينة، من قبيل الكوارث الطبيعية والتدهور البيئي والفقر والمرض، وعلى تهديدات قاسية، من قبيل الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود وأسلحة الدمار الشامل. إن علينا أن ندرس هذه التهديدات من منظور البشر، ولا سيما أكثر فئاتهم ضعفا.

إن النمسا، وقد رأست شبكة الأمن البشري، ملتزمة بالمضي في تعزيز مفهوم الأمن البشري داخل الأمم المتحدة، مع التركيز بوجه خاص على ضرورة تحسين حالة الأعداد المثيرة للقلق من الأشخاص المنكوبين بالفقر والمرض والحرمان من التعليم. ويتعين علينا، في الوقت نفسه، أن نركز على النهوض بحقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها.

لقد كان عام ٢٠٠٣ دون أدنى شك مرحلة بالغة الصعوبة بالنسبة لمنظمتنا. فالهجوم المروع الذي استهدف مكاتب الأمم المتحدة في بغداد يوم ١٩ آب/أغسطس قد سلط الضوء على المخاطر الكبيرة التي يواجهها موظفو الأمم المتحدة عند قيامهم بمهامهم الإنسانية في الميدان. والخطط التي وضعها الأمين العام لزيادة تدابير سلامة الموظفين التابعين للأمم المتحدة لجديرة بتأييد الجمعية العامة الكامل.

إننا نرحب بالنداء الذي أطلقه الأمين العام من أجل الإصلاح وتتعهد بأن نشارك بكل قوة في المناقشة وفي البحث عن حلول حسنة التوقيت. والنمسا، بوصفها بلدا مضيفا لأحد مقار الأمم المتحدة، يراودها شعور قوي بالمسؤولية إزاء فعالية وكفاءة سير عمل المنظمة. ونحن

إلى تلك الممارسة، كما أنها تحظى بتأييدنا. وستطلع إلى تلقي اقتراحات الأمين العام في العام القادم.

وليس الأقل بين التحديات التي تواجه الأمم المتحدة المعاناة الهائلة التي تلحقها الصراعات الوحشية، خاصة في أفريقيا، بعدد لا يحصى من المدنيين. ولا يكفي مجرد حث الحكومات وحركات التمرد على الامتثال للمعايير الأدنى للسلوك المتحضر، وبعد ذلك الوقوف بصورة عاجزة حينما تفشل في فعل ذلك بينما يغتصب الآلاف ويشوهون ويقتلون.

ولا يمكن استبعاد الردود الدولية القوية على معاناة بذلك الحجم بتفسيرات ضيقة للسيادة. فالواجب الأساسي لأية دولة هو حماية شعوبها بالذات. وحيثما لا تتمكن الحكومات من حماية شعوبها من الأذى الكبير أو لا تفعل ذلك أو كانت هي نفسها التي تلحق هذا الأذى، فإن مسؤولية حماية الشعب تقع بصورة مؤقتة على عاتق المجتمع الدولي، الذي يتصرف من خلال مجلس الأمن. وعلى نفس المنوال، لا يمكن السماح لمرتكبي تلك الفظائع بالإفلات من العدالة.

وفي هذا الصدد، ينبغي أن تنشاطر جميعا توقع الأمين العام بأن تقدم المحكمة الجنائية الدولية إسهاما دائما لصون السلام والأمن وتعزيز سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.

ولا بد أن تفعل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة المزيد لحماية الذين نقوم بتوظيفهم للعمل بالنيابة عنا. ونحث جميع البلدان على أن تصبح طرفا في اتفاقية حماية موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، وعلى العمل على أن تكون جميع الحالات التي تشارك فيها الأمم المتحدة والأفراد الآخرون المرتبطون بها في حفظ السلام والأنشطة الإنسانية والأنشطة المرتبطة بها محمية بصورة كافية.

هذا السياق، لا بد للمجموعات الإقليمية أن تقبل مسؤوليتها عن التقدم بحلول.

وفي الختام، أود أن أعرب عن إيمان النمسا القوي بان تعزيز الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة سيساعد في تحقيق أهداف إعلان الألفية ويجعل المنظمة مهيأة بصورة أفضل للتصدي للتحديات في المستقبل.

**السيد دوث (أستراليا)** (تكلم بالانكليزية): يسرني جدا أن أحاطب الجمعية بالنيابة عن أستراليا وكندا ونيوزيلندا في إطار البندين ١٠ و ٦٠ من جدول الأعمال.

ويود وفدنا، بطبيعة الحال، أن يهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين، كما نتطلع كثيرا جدا إلى العمل معكم في العام المقبل. ونود أن نشكر الأمين العام على قيادته المتميزة للمنظمة خلال العام الماضي وعلى تقديمه لهذين التقريرين لنا اليوم.

وتشيد وفودنا بالأمين العام على تزويده لنا بقدر أكبر بكثير من تقرير مرحلي، مع أهمية مثل ذلك التقرير. فتقريره عن أعمال المنظمة يحدد التحديات الخطيرة والعاجلة التي تواجه الأمم المتحدة - وعضويتها - في هذه الأوقات العصيبة. كما أنه أشار إلى نجاحات المنظمة، وهي نجاحات كبيرة حتى في عام متعب كالذي مضى من فوره.

وتؤيد وفودنا بكل صدق رسالة الأمين العام بأنه لا بد للمؤسسات المتعددة الأطراف - لا سيما مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي - أن تتكيف بغية التصدي للتحديات التي نواجهها الآن. وإذا لم تفعل ذلك، فإن تهميشها أمر حتمي.

ولقد رحبنا بإعلان الأمين العام أنه سينشئ فريقا لدراسة التحديات السياسية التي تواجه المنظمة والهيكل المؤسسية اللازمة للتصدي لها بفعالية. وهناك حاجة عاجلة

وفي هذا السياق، فإن عدم إحراز تقدم في الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في كانون أمر محزن. وثمة تناقض كبير هنا. فلا يمكننا، من ناحية، أن ندعو إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ومن الناحية الأخرى، أن نسمح للحواجز التجارية وللإعانات وللحصص - التي تقوض النمو الاقتصادي وتساعد على إدامة الفقر - أن تبقى. ومما يستدعي القلق بصورة خاصة أن تلك الحواجز تمنع التجارة الزراعية وتشوهها. ولا بد من تفكيك تلك الهياكل المهترئة، ولا بد أن نعيد جولة الدوحة إلى مسارها.

والرسالة العامة في تقرير الأمين العام هي أن المنظمة لا بد أن تحسن من قدراتها المؤسسية - كما يجب على الدول الأعضاء أن تظهر إرادة سياسية أكبر - إذا أردنا أن نحقق التطلعات الواردة في الميثاق في هذه البيئة الدولية المعقدة والمحبطة بصورة متزايدة. وتؤمن كندا ونيوزيلندا وأستراليا بأن الأمين العام على صواب حينما يقول إن المنظمة قد وصلت إلى مفترق طرق. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى أن تختار الطريق نحو نظام متعدد الأطراف أكثر جدوى وفعالية يمكنه أن يعالج بصورة حادة المشاكل التي تواجهها.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠.

ولا نود أن نقلل من أهمية القضايا الأخرى التي أبرزها التقرير. ومن بين هذه القضايا نخطط علما على نحو خاص بالحاجة إلى بذل جهود متضافرة لمنع انتشار الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية؛ والتهديد الذي يمثلته الإرهاب على السلام؛ وخطر مكافحة الإرهاب بطريقة لا تأبه بحقوق الإنسان ومراعاة الأصول القانونية؛ واستمرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان - في كثير من الأحيان، بصورة فظيعة، ضد حقوق المرأة. وبالإضافة إلى ذلك، فإننا نتفق مع الأمين العام على أن هناك حاجة لجهود أكثر قوة لمنع نشوب الصراعات ولوقف الصراعات التي تنشب وللمساعدة في إعادة إعمار الدول المنكوبة.

وفي هذا السياق، نرحب بالتعليقات الإيجابية الواردة في التقرير عن الدور القيم في حفظ السلام الذي يمكن أن تضطلع به تحالفات الراغبين. ففي تيمور الشرقية والكونغو - ومؤخرا جدا - في ليبيريا، شهدنا تحالفات تحتل موقع الصدارة في تحقيق الاستقرار في حالات الصراع. ونود أن نشدد مرة أخرى على أنه ينبغي الاعتراف بجميع حفظة السلام العاملين في إطار ولاية الأمم المتحدة بوصفهم حفظة سلام، مهما كان لون قبعاتهم.

وكما اعترف الأمين العام ومجلس الأمن، فإنه يمكن للإجراء الإقليمي الفعال كالذي قامت به في جزر سليمان أستراليا ونيوزيلندا وقام به شركاؤهما في منتدى جزر المحيط الهادئ أن يقدم إسهاما كبيرا في صون السلام والأمن الدوليين، مع الامتثال الكامل للميثاق.

وتقدر وفودنا أيضا تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. ويستدعي الهدف الثامن من الأهداف الإنمائية للألفية أن يبني المجتمع الدولي شراكة عالمية في ميدان التنمية. وهي تعترف بأن القضاء على الفقر سيستلزم ما هو أكثر من تقديم العون.